

الأثار المستخرجة من كتاب مقدّمة
الجرح والتّعديل

للإمام الحافظ

أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازيّ

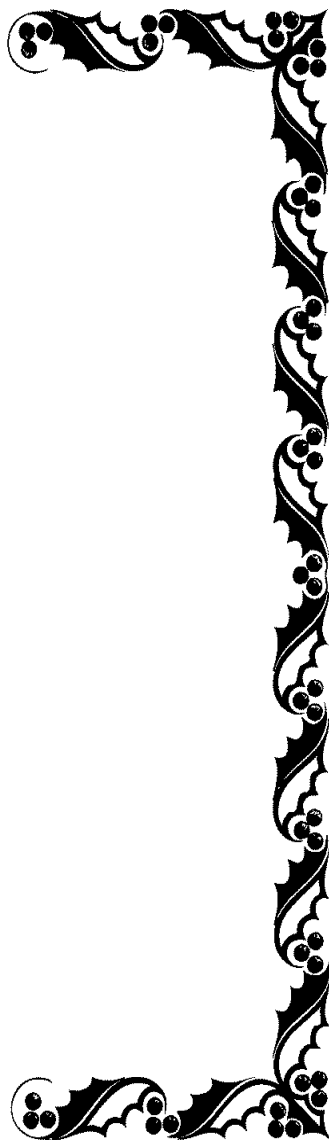
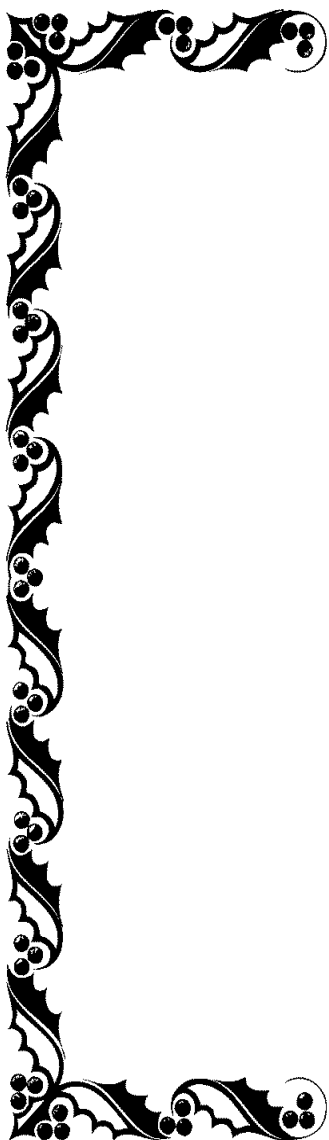
المتوفى سنة (٣٢٧ هـ) رَحِمَهُ اللهُ

استخرج مادتها وخرجها وعلقَ عليها

أبو همام

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الصَّوْمَعِيِّ الْبَيْضَانِيُّ

غَفَرَ اللهُ لَهُ بِمَنِّهِ وَإِحْسَانِهِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور
أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا
هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن
محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علم الجرح والتعديل علمٌ جليلٌ من أهمِّ علوم الحديث
وأجلِّها شأنًا. ^(١)

(١) «المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل» (ص ١١) للدكتور فاروق حمادة.

ويراد بكلمتي (الجرح والتعديل) عندما يطلقان عند أهل الحديث والأصول: العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها. (١)

وهما في الأصل (٢) كما قال أبو عبد الله الحاكم رحمته الله: نوعان كل منهما علم برأسه. (٣)

وقد أَلَّف جماعة من الأئمة، منهم من أَلَّف في الضعفاء، مثل كتاب "الضعفاء" للبخاري، و"الضعفاء" للعقيلي، و"الكامل في معرفة الرجال" لابن عدي، وغيرهم.

ومنهم من أَلَّف في الثقات، مثل كتاب "الثقات" لابن حبان، و"الثقات" لابن شاهين، و"الثقات" للعجلي، وغيرهم.

ومنهم من جمع بين الأمرين، مثل: "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد بن حنبل، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم وغيرهما.

(١) المصدر السابق (ص ١١).

(٢) أعني كلمتي (الجرح) و(التعديل).

(٣) "معرفة علوم الحديث" (ص ٦٦)، و"تهذيب وترتيب معرفة علوم الحديث" (ص ٦٩) بقلمه.



الأثار المُستخرِجَةُ من كتاب

وكتاب ابن أبي حاتم هو كما قال العلامة عبد الرحمن المعلمي **رحمته الله**: هو بحق أمُّ كتب هذا الفن، ومنه يَسْتَمِدُّ جميعُ مَنْ بَعْدَهُ؛ ولذلك قال المزي في خطبة "تهذيبه"^(١): واعلم أن ما كان في هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك فعامته منقول من كتاب "الجرح والتعديل" لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ.

قلت: وقد قدم لهذا الكتاب بمقدمة علمية نفيسة، وقد وفقني الله سبحانه وتعالى للعمل على هذه المقدمة؛ فقامت بالعناية بها بتخريج أثارها والتعليق عليها وغير ذلك، ولما أنهيت العمل فيها وجدتني قد علقت على جملة لا بأس بها من آثار الكتاب لا سيما فيما يتعلق بألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، فجال في خاطري أن أفرد لها، فقامت بذلك راجياً من المولى عزوجل أن ينفع بهذا العمل.

(١) "مقدمة تهذيب الكمال" (١/١٥٢).

وكان العمل كالتالي:

- (١) أذكر الباب الذي عنونه ابن أبي حاتم في المقدمة، ثم أذكر الآثار التي علقت عليها في ذلك الباب.
- (٢) أذكر درجته من صحّةٍ أو حُسْنٍ.
- (٣) أعلق على تلك العبارة التي ذكرها ذلكم الإمام من جرح أو تعديل.
- (٤) رقمت هذه الآثار ترقيمًا مسلسلًا.
- (٥) قمت بمقدمة قصيرة ذكرت فيها تعريفًا لكلمتي الجرح والتعديل.
- (٦) ذكرت مقدمة صغيرة للعلامة المعلمي أوردتها في مقدمة تحقيقه للكتاب تكلم فيها عن علم الجرح والتعديل، وعن النقد والنقاد، وأئمة النقد.
- (٧) ترجمت بترجمة مختصرة للإمام ابن أبي حاتم.
- (٨) صنعت فهرسًا لقائمة المصادر.
- (٩) صنعت فهرسًا لآثار الكتاب.
- (١٠) صنعت فهرسًا للأعلام المترجم لهم.

(١١) صنعت فهرساً لموضوعات الكتاب.

هذا هو العمل الذي قمت به، وقد سميته "الآثار المستخرجة من مقدمة كتاب الجرح والتعديل".

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبوهمام

محمد بن علي الصومعي البيضاني

اليمني الأصل المكي مجاورة

في (١٠/٤/١٤٣٤هـ)

بمكة المكرمة زادها الله تشریفاً

وكان ذلك بمنزلي بمحلة العزيزية

كلمة عن

**علم الجرح والتعديل والنقد والنقاد
وأئمة النقد**

للعلامة الملقق المجيب

عبد الرحمن العلمي اليمني رَحِمَهُ اللهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عِلْمُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ

هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بالألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ، وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وجوز ذلك تورعاً، وصوناً للشريعة لا طعناً في الناس^(١)، وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة،

(١) عقد أبو الوليد الباجي رحمته الله في كتابه "التعديل والتجريح" باباً قال فيه: باب في جواز الجرح وأنه ليس من باب الغيبة المنهي عنها، وإنما هو من الدين. =

ثم قال: قال يحيى بن سعيد القطان سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري وشعبة وابن عيينة عن الرجل لا يحفظ أو يتهم في الحديث فكلهم قال لي: بين أمره بين أمره. مرتين وعلى هذا إجماع المسلمين إلا من لا يعتد بقوله في هذا الباب؛ وذلك أن الشاهد يشهد على الدينار ويسير المال فتعلم منه الجرح فلا يسع من علم ذلك إلا أن يجرحه بها ويزيل عن المشهود عليه ضرر شهادته فكيف الدين الذي هو عماد الدنيا والآخرة ينقله من تعلم جرحته فلا يبين أمره ومما تدل على صحة هذا أنا قد وجدنا الجرح لنقله الأخبار والبحث عن أحوالهم وطعن الأئمة عليهم في سائر أعصار المسلمين من أهل العلم والدين والورع؛ ولذلك روي عن سعيد بن المسيب أنه قال: يا برد لا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس. وروي عن مالك وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وأيوب السختياني ويونس بن عبيد وشعبة بن الحجاج مع علمهم وورعهم وفضلهم تجريح نقله الأخبار وإظهار أحوالهم والتحفظ في الأخذ منهم والإخبار عنهم وقال: قال أبو بكر بن خلاد: قلت ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ، يقول: لم حدثت عني حديثاً ترى أنه كذب.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا حماد بن زيد قال: كلمنا شعبة أنا وعباد ابن عباد وجريز بن حازم في رجل - يريد أبان بن أبي عياش - فقلنا: لو كفت عنه؟ فكانه لان وأجابنا، قال: فذهبت يوماً أريد الجامع فإذا شعبة ينادي من خلفي فقال: ذاك الذي قلت لا أراه يسعني. قال عفان: كنت عند إسماعيل بن =

والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال؛ فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك. "كشف الظنون" (١/ ٣٩٠).

علية فحدث رجل عن رجل فقال: لا تحدث عن هذا؛ فإنه ليس بثبت. فقال: =
 اغتبتة. فقال: ما اغتابه، ولكنه حكم عليه أنه ليس بثبت. وقال ابن مهدي:
 مررت مع سفيان الثوري برجل فقال: كذاب، والله لولا أنه لا يحل لي أن
 أسكت لسكت. وقال أبو نعيم: حدثنا حماد بن زيد عن ابن عون قال: قال
 إبراهيم النخعي: إياكم والمغيرة بن سعيد وأبا عبد الرحمن؛ فإنهما كذابان.

وإنما يجوز للمجرح أن يذكر المجرح بما فيه مما يرد حديثه لما في ذلك
 من الذب عن الحديث، وكذلك ذو البدعة يذكر ببدعته؛ لثلاث تغتر به الناس؛
 حفظا للشريعة وذباً عنها، ولا يذكر غير ذلك من عيوبه لأنه من باب الغيبة قال
 سفيان الثوري في صاحب البدعة يذكر ببدعته: ولا يغتاب بغير ذلك. يعني -
 والله أعلم- أن يورد ما فيه لا على وجه السب له أو يقال فيه ما ليس فيه، فأما
 أن يذكر ما فيه مما يثلم دينه على وجه التحذير منه فليس من باب الغيبة والله
 أعلم. اهـ*

* "التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح"

النَّقْدُ وَالتَّقَادُّمُ (١)

ليس نقد الرواة بالأمر الهين؛ فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين، وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين، والأمانة، والعقل، والمروءة، والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتبه؟

(١) **النقد لغة:** هو تمييز الدراهم، وإخراج الزيف منها، يقال: نقدت الدراهم وانتقدتها، إذا أخرجت منها الزيف. "لسان العرب" (٦/ ٢٤١).

واصطلاحاً: هو تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً وتجريباً. "منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه" (ص ٥).

مُقَدِّمَةُ الجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ

ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك متيقظًا، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكا لنفسه، لا يستميله الهوى، ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر، ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر، وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفاضل.

وقد كان من أكابر المحدثين وأجلتهم من يتكلم في الرواة فلا يعول عليه، ولا يلتفت إليه، قال الإمام علي بن المدني وهو من أئمة هذا الشأن: أبو نعيم، وعفان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه. (١)

وأبو نعيم، وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة تدل على كثرة

(١) "تهذيب التهذيب" (٧/٢٣٢) المعلمي.

كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما. (١)

(١) بوب أبو الوليد الباجي رحمته الله في كتابه "التعديل والتجريح" باباً في معرفة الجرح والتعديل، بيّن فيه أحوال المحدثين في الجرح والتعديل، فقال: أحوال المحدثين في الجرح والتعديل مما يدرك بالاجتهاد ويُعلّم بضرب من النظر، ووجه ذلك أن الإنسان إذا جالس الرجل وتكررت محادثته له، وإخباره إياه بمثل ما يُخبر ناساً عن المعاني التي يُخبر عنها تحقق صدقه، وحكم بتصديقه؛ فإن اتفق له أن يخبر في يوم من الأيام أو وقت من الأوقات بخلاف ما يُخبر الناس عن ذلك المعنى، أو بخلاف ما عَلِمَ منه المخبر اعتقد فيه الوهم والغلط ولم يخرج ذلك عنده عن رتبة الصدق الذي ثبت من حاله وعهد من خبره وإذا أكثرت مجالسة آخر وكثرت محادثته لك فلا يكاد أن يخبرك بشيء إلا ويخبرك أهل الثقة والعدالة عن ذلك المعنى بخلاف ما أخبرك به غلب على ظنك كثرة غلطه، وقلة استنباطه واضطراب أقواله وقلة صدقه، ثم بعد ذلك قد يتبين لك من حاله العمد أو الغلط وبحسب ذلك تحكم في أمره، فمن كان في أحد هذين الطرفين لا يختلف في جرحه أو تعديله وممن كان بين الأمرين مثل أن يوجد منه الخطأ والإصابة وقع الترجيح فيه وعلى حسب قلة أحد الأمرين منه وكثرته يكون الحكم فيه، وكذلك المحدث إذا حدثك عن الزهري مثل زمعة بن صالح ابن الأخضر، أو محمد بن إسحاق، وحدثك عنه بذلك الحديث مالك، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، وسفيان بن عيينة، ومن أشبههم من الأئمة الحفاظ المتقنين الذين علم حفظهم حديث الزهري =

وإتقانهم له، واتفقوا على خلاف ما حدث أو خالفه أحد هؤلاء الأئمة وكثر ذلك؛ فإنه يحكم بضعفه، واضطراب حديثه، وكثرة خطئه؛ فإن انضاف إلى ذلك أن ينفرد بالأحاديث المناكير عن مثل الزهري، وكثر ذلك منه جرح؛ إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، متروك الحديث، وربما كثر ذلك منه حتى يتبين تعمده فينسب إلى الكذب، وإذا رأيت لا يخالف هؤلاء الأئمة المتقين الحفاظ، ولا يخرج عن حديثهم، حُكِمَ بصدقه، وصحة حديثه، فهذان الطرفان لا يختلف فيمن وجد أحدهما منه ومن وجد منه الموافقة والمخالفة وقع الترجيح فيه على كثرة أحد الأمرين منه وقلته، وعلى قدر ما يحتمله حاله في علمه ودينه وفضله؛ ولذلك يختلف أهل الجرح والتعديل في الرجل فيوثقه يحيى بن سعيد القطان، ويضعفه عبد الرحمن بن مهدي، ويوثقه شعبة، ويجرحه مالك، وكذلك سائر من يتكلم في الجرح والتعديل ممن هو من أهل العلم بذلك يقع اختلافهم في ذلك على هذا الوجه، وقد روى أبو حاتم بن حبان البستي قال: سمعت محمد بن إبراهيم بن أبي شيخ الملطي قال: جاء يحيى بن معين إلى عفان يسمع منه حديث حماد بن سلمة فقال: سمعته من غيري؟ فقال: نعم، سمعته من سبعة عشر رجلاً. فأبى أن يحدثه به، فقال: إنما هو درهم، وأنحدر إلى البصرة وأسمعه من التبوكي. فقال له التبوكي: سمعته من غيري؟ فقال: نعم، سمعته من سبعة عشر رجلاً. فقال: ما تريد بذلك؟ قال: أريد أن أميز خطأ حماد بن سلمة من خطأ من روى عنه، فإذا اتفق لي الجميع على خطأ عرفت أنه من حماد بن سلمة، وإذا انفرد به بعض الرواة عنه عرفت أنه منه. انتهى*

* «التعديل والتجريح لمن خرج له في الجامع الصحيح» (١/ ٢٨٠-٢٨١).

أَنَّمَةُ النِّقْدِ

اشتهر بالإمامة في ذلك جماعة كمالك بن أنس، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج وآخرون، قد ساق ابن أبي حاتم تراجمهم غالبهم متسوفة في كتابه "تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل"؛ وذلك أنه رأى أن مدار الأحكام في كتاب الجرح والتعديل على أولئك الأئمة، وأن الواجب أن لا يصل الناظر إلى أحكامهم في الرواة حتى يكون قد عرفهم المعرفة التي تثبت في نفسه أنهم أهل أن يصيبوا في قضائهم ويعدلوا في أحكامهم، وأن يقبل منهم ويستند إليهم ويعتمد عليهم، ولنحو هذا المعنى يجدر بنا أن نقدم هنا ترجمة لابن أبي حاتم.

ترجمة مختصرة للإمام ابن أبي حاتم

اسمُه ونسبُه:

هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود أبو محمد ابن أبي حاتم الحنظلي الرازي.

مولده ونشأته وطلبه للعلم:

ولد سنة (٢٤٠)، ولم يدعه والده يطلب الحديث حتى قرأ القرآن على الفضل بن شاذان، ثم شرع في الطلب على يد أبيه الإمام أبي حاتم الرازي، ورحل إلى الشام ومصر وأصبهان وغيرها من البلاد.

مشايخُه:

ومن مشايخه: عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج، وعلي بن المنذر الطريفي، والحسن بن عرفة، ومحمد بن حسان الأزرق، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه، وحجاج بن الشاعر، ومن أئمة شيوخه: أبوه،

وأبو زرعة الرازي، ومحمد بن مسلم بن وارة، وعلي بن الحسين الجنيد، ومسلم بن الحجاج صاحب "الصحيح".

تلاميذه:

ومن الرواة عن ابن أبي حاتم: الحسين بن علي حسينك التميمي الحافظ، وأبو الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان الحافظ، وعلي بن عبدالعزيز بن مَرْدَك، وأبو أحمد الحاكم الكبير، وأحمد بن محمد البصير، وعلي بن محمد القصار، وأبو حاتم بن حبان البستي، وغيرهم.

ثناء أهل العلم عليه:

وقد أثنى عليه جماعة من أئمة أهل العلم.

قال أبو الحسن الرازي رحمته الله: كان رحمته الله قد كساه الله بهاءً ونورًا يسر من نظر إليه.

وقال علي بن أحمد الفرضي رحمته الله: ما رأيت أحدًا ممن عرف عبد الرحمن ذكر عنه جهالة قط.

وقال أبو عبد الله القزويني رحمته الله: إذا صليت مع ابن أبي حاتم

فسلم نفسك إليه يعمل بها ما يشاء.

وقال أبو يعلى الخليلي رحمته الله: أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال، صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار... وكان زاهدًا يعد من الأبدال.

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي الحافظ رحمته الله: كان ثقة جليل القدر عظيم الذكر إمامًا من أئمة خراسان.

مؤلفاته:

ومن مؤلفاته:

- (١) "التفسير".
- (٢) "علل الحديث".
- (٣) "المسند" في ألف جزء.
- (٤) "الفوائد الكبير".
- (٥) "فوائد الرازيين".
- (٦) "الزهد".

(٧) "ثواب الأعمال".

(٨) "المراسيل".

(٩) "مقدمة الجرح والتعديل".

(١٠) "كتاب الجرح والتعديل".

وفاته:

توفي **رَحِمَهُ اللهُ** في شهر المحرم سنة (٣٢٧هـ).^(١)

(١) ومن أراد مزيد معرفة عنه فليرجع إلى ترجمة له في مقدمة عملي على كتابه "مقدمة الجرح والتعديل".

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مَعْرِفَةِ مَالِكِ بِرِوَاةِ الْأَثَارِ وَنَاقَتِهِمْ

١ حدثنا عبد الرحمن نا مسلم بن الحجاج النيسابوري حدثني إسحاق بن راهوية نا يحيى بن آدم نا ابن إدريس قال: كنت عند مالك ابن أنس فقال له رجل: يا أبا عبد الله، إني كنت بالري عند أبي عبيد الله -يعني الوزير- وَثَمَّ مُحَمَّدٌ^(١) بن إسحاق فقال ابن إسحاق: اعرضوا علي علم مالك؛ فإني أنا بيطاره. فقال مالك: دجال من الدجاجلة، يقول: اعرضوا عليّ عليّ.

(١) أبو بكر المطلبي، مولا هم المدني، إمام المغازي، صدوق يدلّس، رُمي بالتشيع والقدر. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٥٧٦٢).

التعليق:

قولهُ: عليّ عليّ.

قال المعلمي رحمه الله ^(١): كأنه كرر كلمة (عليّ) حكايةً لدعوى ابن إسحاق، وإنكارًا لها، ووقع في [ك] هنا: (عليّ علمٍ)، وفي ترجمة ابن إسحاق من "الجرح والتعديل" (٧/١٩٢): (عليّ علمي).

قلت: ولم يقبل الأئمة كلام مالك في ابن إسحاق؛ لأنه صدر منه في حالة غضب؛ ولذا قال البخاري رحمه الله في "جزء القراءة خلف الإمام": والذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يبين...، ولو صح عن مالك تناوؤله من ابن إسحاق؛ فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها. اهـ

قلت: وقد ذكر ابن حبان رحمه الله في "الثقات" (٧/٣٨٢) سببًا لكلام مالك في ابن إسحاق، فقال: وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم

(١) إذا ذكرت شيئًا للمعلمي رحمه الله ولم أذكر الإحالة فهو من تعليقه عليّ "المقدمة" لابن أبي حاتم رحمهما الله.

بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق، وكان يزعم أن مالكا من موالي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم؛ فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلما صنف مالك "الموطأ" قال ابن إسحاق: ائتوني به؛ فإني بيطاره. فنقل ذلك إلى مالك، فقال: هذا دجال من الدجاجلة يروي عن اليهود. وكان بينهم ما يكون بين الناس حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق فتصالحا حيثئذ فأعطاه مالك عند الوداع خمسين دينارا نصف ثمرته تلك السنة. اهـ.

ويرى العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمته الله أن ما صدر من مالك في ابن إسحاق لا يخرج عن كونه فلتة لسان عند سورة غضب لا يُقصدُ بها حكم. كما في "التنكيل" (١/ ٦٥).



حدثنا عبد الرحمن نا أبي أحمد بن خالد الخلال^(١) قال:

سمعت الشافعي يقول: سئل مالك بن أنس عن ابن شبرمة^(٢) فقال:
كان مقاربًا. وسئل عن عثمان البتي^(٣) فقال: كان مقاربًا.

للأثر صحيح.

التعليق:

قولُهُ: كان مقاربًا.

المراد من هذا أنه يقارب الناس في حديثه، ويقاربونه، أي: ليس بشاذ ولا منكراً، و(مقارب) بالكسر اسم فاعل، أي: حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، وبالفتح (مقارب) اسم مفعول، أي: حديثه يقاربه حديث غيره.^(٤)

(١) ثقة من رجال "تقريب التهذيب".

(٢) هو عبد الله بن شبرمة، ثقة فقيه. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٣٤٠١).

(٣) هو عثمان بن مسلم البتي أبو عمرو البصري، صدوق، عابوا عليه الإفتاء بالرأي. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٤٥٥٠).

(٤) ينظر "فتح المغيث" (٢/٢٨٣-٢٨٤)، و"ضوابط الجرح والتعديل" (ص ١٨٣-١٨٤).

بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ جَلَالَةِ مَالِكٍ بِمَدِينَةِ الرَّسُولِ وَقَدَمِهِ فِي الْعِلْمِ

حدثنا عبد الرحمن نا أحمد بن سنان الواسطي^(١) قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: قال شعبة: دخلت المدينة ونافع حي ولمالك حلقة.

للأثر صحيح.

التعليق:

قوله: (دخلت المدينة ونافع حي ولمالك حلقة).

(١) ثقة حافظ من رجال "تقريب التهذيب"، وله ترجمة في "الجرح والتعديل" (٥٣/٢)، ابن أبي حاتم وإن لم يذكر أنه روى عنه فقد ذكر ذلك الحافظ في "تهذيب التهذيب" (٣٤/١)، وأشار إلى ذلك المعلمي رحمته الله في تعليقه على "مقدمة الجرح والتعديل" (ص ٢٦).

معنى هذا أن ما مالكا كان يدرّس ومشايخه متواجدون أحياء.

وقد اختلف أهل الحديث متى يستحب الانتصاب والتصدر لهذا الأمر:

فقال الزاهر مزالي رحمه الله في "المحدث الفاضل" (ص ٣٥٢): الذي

يصح عندي من طريق الأثر والنظر في الحد الذي إذا بلغه الناقل حسن به أن يحدث: استيفاء الخمسين؛ لأنها انتهاء الكهولة وفيها مجتمع الأشد...، وليس بمستنكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين؛ لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال. اهـ

وقد تعقبه القاضي عياض رحمه الله، فقال في "الإلماع" (ص ١٧١ -

١٧٢): واستحسانه هذا لا تقوم له حجة بما قال، وكم من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن ولا استوفى هذا العمر ومات قبله وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصى، هذا عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الأربعين وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين، وكذلك إبراهيم النخعي، وهذا مالك بن أنس قد جلس للناس ابن نيف وعشرين وقيل: ابن سبع عشرة سنة، والناس متوافرون وشيوخه أحياء، ربيعة، وابن شهاب، وابن هرمز، ونافع،

ومحمد بن المنكدر، وغيرهم... اهـ

وقد تعقب ابن الصلاح رحمته الله القاضي عياضًا في تعقبه على ابن خلاد الرامهرمزي، فقال في "علوم الحديث" (ص ٢٣٧-٢٣٨): ما ذكره ابن خلاد غير مُستنكرٍ، وهو محمول على أنه قاله فيمن يتصدى للتَّحديث ابتداءً من نفسه من غير بَرَاعةٍ في العلم تَعَجَّلَتْ لَهُ قَبْلَ السَّنِّ الذي ذكره، فهذا إِنَّمَا ينبغي له ذلك بعد اسْتِيفَاءِ السَّنِ المذكور؛ فَإِنَّهُ مِظَنَّةُ الاحتِياجِ إلى ما عنده، وَأَمَّا الذين ذكرهم عياضٌ مِمَّنْ حَدَّثَ قَبْلَ ذلك، فالظَّاهرُ أَنَّ ذلك لبراءة منهم في العلم تقدَّمتْ، ظهرَ لَهُمْ معها الاحتِياجُ إليهم فحدَّثُوا قَبْلَ ذلك، أو لأنَّهم سئِلُوا ذلك إِمَّا بصريح السُّؤال، وإمَّا بِقَرِينَةِ الحال. اهـ

قلت: والأقرب إلى الصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الصلاح رحمته الله (ص ٢٣٦) من "علوم الحديث" حيث قال: والذي نقوله: إنه متى احتيج إلى ما عنده استُحِبَّ له التصدي لروايته ونشره في أيِّ سنِّ كان. اهـ



بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مُقَاسَاةِ مَالِكٍ فِي طَلْبِ الْعِلْمِ

حدثنا عبد الرحمن نا أبي نا أحمد^(١) بن أبي الحواري قال:

حدثني مروان^(٢) -يعني ابن محمد الطاطري- عن مالك قال:
جالست ابن هرمز ثلاث عشرة، كنا نجلس في صحن مسجد النبي
ﷺ حتى اتخذت سراويل محشواً.

الأثر صحيح.

التعليق:

قوله: (اتخذت سراويل محشواً) قيل: يتقي به برد صحن
المسجد، وفيه كان مجلس ابن هرمز.^(٣)

(١) ثقة. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٦١).

(٢) ثقة. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٦٦١٧).

(٣) "ترتيب المدارك" (١/٥٥).

بَابُ مَا ذَكَرَ مِنْ مَعْرِفَةِ ابْنِ عُبَيْنَةَ بِالْعِلْمِ
وَكَلَامِهِ فِي رِوَاةِ الْعِلْمِ وَنَاقِلِيهِ

حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد نا علي قال: سمعت
سفيان وسئل عن محمد^(١) بن إسحاق، قيل له: لم يرو أهل المدينة
عنه. فقال سفيان: جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة وما
يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئاً. قلت لسفيان: كان
ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر. فقال: أخبرني ابن إسحاق أنها
حدثته وأنه دخل عليها.

الأثر صحيح.

(١) صاحب المغازي، تقدم تحت الأثر رقم (١).

التعليق:

قولُه: (وأنه دخل عليها).

لقد أنكر زوج فاطمة بنت المنذر وهو هشام بن عروة قول ابن إسحاق هذا، فقد قال المؤلف في "الجرح والتعديل" (٧/١٩٣): نا إسماعيل بن أبي الحارث، نا أحمد بن محمد بن حنبل، عن يحيى بن سعيد القطان قال: قال هشام بن عروة: هو كان يدخل على امرأتي؟ يعني محمد بن إسحاق. كالمُنْكَرِ.

وقال: نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل نا عليّ -يعني ابنَ المدني- قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قلت لهشام بن عروة: إن ابن إسحاق يحدث عن فاطمة بنت المنذر. فقال: أهو كان يصل إليها؟

قلت: وقد رأى أهل العلم أن ما قاله هشام في ابن إسحاق ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث، فقال أبو حاتم ابن حبان رحمته الله في "الثقات" (٧/٣٨١): هذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث؛ وذلك أن التابعين مثل الأُسودِ وعلقمة من

أهل العراق، وأبي سلمة وعطاء ودونهما من أهل الحجاز قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، سمعوا صوتها وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتى ينظر إليها عياناً، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مُسبِّلاً، أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها، فهذا سماع صحيح والقادح فيه بهذا غير منصف. اهـ

وقال الذهبلي رحمه الله في "الميزان" (٣/ ٣٧٠): وما يُدري هشام بن عروة؟ فلعله سمع منها في المسجد، أو سمع منها وهو صبي، أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب، فأى شيء في هذا؟ وقد كانت امرأة قد كبرت وأسنت. اهـ



حدثنا عبد الرحمن نا أبي وعلي بن الحسن الهسجاني قال:

سمعنا يحيى^(١) بن المغيرة قال: سمعت ابن عيينة يقول: لا تسمعوا من بقية^(٢) ما كان في سُنَّةِ وسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره.

الأثر صحيح.

التخريج:

□ ورواه الخطيب في "الكفاية" (ص ١٣٣-١٣٤) من طريق المؤلف، به.

التعليق:

قوله: لا تسمعوا من بقية ما كان في سُنَّةِ وسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره.

(١) هو يحيى بن المغيرة الرازي، ثقة له ترجمة في "الجرح والتعديل" (٩/ ١٩١) برقم (٧٩٨).

(٢) هو بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٧٤١)، وينظر "الجرح والتعديل" (٢/ ٤٣٤) برقم (١٧٢٨).

معنى هذا: أنه لا تؤخذ عنه الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحریم، وأما أحاديث الترغيب والترهيب والمواعظ ونحو ذلك فجائز، وينظر كتاب "الكفاية" (ص ١٣٣) باب التشدُّد في أحاديث الأحكام والتجوز في فضائل الأعمال.



حدثنا عبد الرحمن سمعت أبي يقول: كان ابن عيينة يقدم الأحوص بن حكيم على ثور^(١) في الحديث، قال: وَغَلِطَ ابْنُ عَيْنَةَ؛ الأحوص منكر الحديث وثور صدوق.

التعليق:

قولُهُ: (منكر الحديث).

هناك فرق بين (مكرر الحديث) و(مروي أحاديث مناكير)، قال ابن دقيق العيد: إن قولهم (روى أحاديث مناكير) لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث. فلينتبه للفرق بين قولهم: (منكر الحديث) و(روى أحاديث منكورة)؛ لأن (منكر الحديث) وصفٌ في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائماً، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: (يروى أحاديث منكورة)،

(١) هو ثور بن يزيد الحمصي، ثقة، ثبت إلا أنه يرى القدر. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٨٦٩).

وقد اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث: «إنما الأعمال

بالنيات» اهـ. (١)



(١) «النكت» (٤٣٦/٣) للزرکشي، وينظر «المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح» (ص ٤٩، ١٠١) لشيخنا الوادعي رحمته الله.

حدثنا عبد الرحمن نا علي بن الحسن الهسنجاني نا نعيم^(١) بن حماد قال: سمعت ابن عيينة يقول: لقد أتى هشام بن حسان عظيمًا بروايته عن الحسن. قيل لنعيم: لِمَ؟ قال: لأنه كان صغيرًا.

التعليق:

قولهُ: (لأنه كان صغيرًا).

قال الذهبلي رحمه الله: في "السير" (٦/٣٥٧): قلت: هذا فيه نظر، بل كان كبيرًا، وقد جاء أيضا عن نعيم بن حماد عن سفيان بن عيينة قال: كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن. فهذا أصح. اهـ



(١) هو الخزاعي، ضعيف له ترجمة في "تقريب التهذيب" برقم (٧٢١٥).

حدثنا عبد الرحمن نا أبي نا الحميدي نا سفيان نا يزيد^(١) بن أبي زياد بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه. قال سفيان: فلما قدمت الكوفة سمعته يحدث به فزاد فيه: ثم لا يعود. فظننت أنهم لقنوه، وكان بمكة يومئذ أحفظ منه يوم رأيت بالکوفة، وقالوا لي: إنه قد تغير حفظه.^(٢)

التعليق:

قولهُ: وقالوا لي: إنه قد تغير حفظه.

هناك فرقٌ بين التغير والاختلاط؛ ولذا قال سفيان: (وكان بمكة أحفظ منه يوم رأيت بالکوفة، وقالوا لي: إنه قد تغير حفظه).

(١) هو يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولا هم الكوفي، ضعيف له ترجمة في "تقريب التهذيب" برقم (٧٧٦٨).

(٢) والسند إلى سفيان صحيح؛ لأن المقصود هنا هو كلام ابن عيينة في رواية العلم وناقليه، وأما الحديث المرفوع فإن سنده ضعيف؛ لضعف زياد بن أبي زياد، والحديث عند أبي داود برقم (٧٤٩) من طريق: شريك، وبرقم (٧٥٠) من طريق: عبد الله بن محمد الزهري، كلاهما عن سفيان، به.

فكلامه على تغيير الحفظ، وأنه لم يعد كما كان بمكة، ومما يؤيد ذلك ما قاله الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٣٠١ / ٤) من ترجمة هشام ابن عروة قال: هشام بن عروة أحد الأعلام حجة إمام، لكن في الكبر تناقض حفظه، ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن ابي صالح اختلطا وتغيرا، نعم الرجلُ تغير قليلاً ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة فنسي محفوظه أو وهم فكان ماذا؟ أهو معصوم من النسيان، ولما قدم العراق في آخر عمره حدث بجملته كثيرة من العلم في غضون ذلك يسيراً أحاديث لم يجودها ومثل هذا يقع لمالك ولشعبة ولو كيع ولكبار الثقات، فدع عنك الخبط وذر خلط الأئمة الأثبات بالضعفاء والمخلطين؛ فهو شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان. اهـ

قلت: فظهر مما تقدم أن هناك فرقاً بين التغير والاختلاط، لكنهم قد يطلقون كلمة (تغير) ويريدون بها (اختلط)؛ ولهذا قال ابن الكيال في "الكواكب النيرات" (ص ٣٦٧) من ترجمة عبيدة بن معتب الضبي: قال شعبة: أخبرني عبيدة قبل أن يتغير.

وذكره صاحب "الاغتباط" وقال: الظاهر أنه أراد بتغيره الاختلاط،

وقد يريد أنه ساء حفظه، والله أعلم. اهـ

قلت: فمن تغير لكثرة النسيان فإن الأئمة لا يأخذون عنه، بخلاف التغير الذي لا يؤثر؛ ولهذا قال الذهبي في "السير": (٢٦٩/١٠) من ترجمة محمد بن الفضل السدوسي: قلت: لم يأخذ عنه أبو داود؛ لتغيره، والذي ينبغي أن من خلط في كلامه كتخليط السكران أن لا يحمل عنه ألبتة، وأن من تغير لكثرة النسيان أن لا يؤخذ عنه. اهـ^(١)



(١) وانظر "المقترح" لشيخنا الوادعي رحمته الله الجواب عن السؤال رقم (٦١، ١١١).

بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ حِفْظِ التُّورِيِّ وَاتِّقَانِهِ

حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي - يعني ابن المديني - قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ليس أحد أحب إليّ من شعبة ولا يعدله أحد عندي وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان.

الأثر صحيح.

التخريج:

□ ورواه ابن عدي في "مقدمة الكامل" (١/١٥٦).

□ والبيهقي في "المدخل" (١/١٩-٢٠) من طريق: علي بن

المديني، به.

التعليق:

قال ابن القيّم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(١): وقال البيهقي: لا أعلم اختلافاً بين أهل

العلم بالحديث أن سفيان وشعبة إذا اختلفا فالقول قول سفيان... اهـ



(١) «إعلام الموقعين» (٢/٣٩٧-٣٩٨).

بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مَعْرِفَةِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِرِوَاةِ الأَخْبَارِ
وَنَاقِلَةِ الأَثَارِ وَكلامِهِ فِيهِمْ

حدثنا عبد الرحمن نا صالح نا علي قال: سمعت عبد الرحمن ١١ يقول: أخبرني الحسن^(١) بن عياش قال: كنا نأتي سفیان إذا سمعنا من الأعمش فنعرضها عليه بالعشي فيقول: هذا من حديثه وليس هذا من حديثه.

الأثر صحيح.

التعليق:

وقوله: هذا ليس من حديثه.

(١) نبه المعلمي رحمته الله في تصحيحه للمقدمة في الحاشية أنه (الحسن)، وأنه أخو أبي بكر بن عياش، فصوبته هنا، وله ترجمة في "الجرح والتعديل" (٢٩/٣) برقم (١١٩) وهو ثقة.

عَلَّقَ المعلمي رحمته الله على قول سفيان (ليس هذا من حديثه) بقوله:
كان الأعمش رحمته الله كثير الحديث كثير التدليس، سمع كثيرًا من الكبار،
ثم كان يسمع من بعض الأصاغر أحاديث عن أولئك الكبار فيدلّسها
عن أولئك الكبار؛ فحديثه الذي هو حديثه هو ما سمعه من الكبار،
فمعنى قول سفيان (ليس هذا من حديثه) أنه ليس من حديثه عن
سماه، وإنما سمعه من بعض من دونه فدلسه. اهـ



حدثنا عبد الرحمن أنا أحمد^(١) بن سليمان الرهاوي فيما كتب إليّ، قال: سمعت زيد^(٢) بن الحباب يقول: سمعت سفيان الثوري يقول: عجباً لمن يروي عن الكلبي^(٣). فذكرته لأبي^(٤) وقلت له: إن الثوري يروي عن الكلبي. قال: لا يقصد الرواية عنه ويحكي حكاية تعجباً فيعلقه من حضره ويجعلونه رواية عنه.

التعليق:

قولهُ: لا يقصد الرواية عنه ويحكي حكاية تعجباً.
يؤخذ منه أنّ ما كتبه الأئمة عن الكذابين من أهل المعرفة والحفظ فإنما كتبه لمعرفة فحسب، لا لروايته عنهم.
قال أبو عبد الله الحاكم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في "المدخل إلى الإكليل" (ص ٣٤ -

(١) ثقة، له ترجمة في "تقريب التهذيب" برقم (٤٣).

(٢) صدوق يخطئ في حديث الثوري. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٢١٣٦).

(٣) هو محمد بن السائب الكلبي السَّابِة المفسر، متهم بالكذب، ورُمي بالرفض. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٥٩٣٨).

(٤) القائل: (فذكرته لأبي) هو ابن أبي حاتم.

(٣٥): وللأئمة رضي الله عنهم في ذلك غرض ظاهر، وهو أن يعرفوا من أين مخرجه والمنفرد به عدل أو مجروح.

سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه.

أخبرني أبو عمران موسى بن سعيد الحنظلي الحافظ بهمذان قال: حدثني أحمد بن إسحاق القاضي بالدينور قال: سمعت أبا بكر الأثرم يقول: رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين رحمهما الله بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس فإذا أطلع عليه إنسان كتبه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة! فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبدالرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتًا ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس. فأقول له: كذبت؛ إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت. اهـ.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله في "شرح العلل" (١/٩٢): وأما

الذين كتبوا حديث الكذابين من أهل المعرفة والحفظ فإنما كتبوه لمعرفته، وهذا كما ذكروا أحاديثهم في كتب الجرح والتعديل، ويقول بعضهم في كثير من أحاديثهم: لا يجوز ذكرها إلا لبيِّن أمرها، أو معنى ذلك، وقد سبق عن ابن أبي حاتم في (ص ٧) في الكلام على طبقات الرواة أنه يجوز رواية حديث من كثرت غفلته في غير الأحكام، وأما رواية أهل التُّهْمَةِ بالكذب فلا تجوز إلا مع بيان حاله، وهذا هو الصحيح، والله أعلم. اهـ

وقال النووي رحمته الله في "شرح مقدمة صحيح مسلم" (١/١٢٥):

قد ذكر مسلم رحمته الله في هذا الباب أن الشعبي روى عن الحارث الأعور وشهد أنه كاذب وعن غيره حدثني فلان وكان متهما وعن غيره الرواية عن المغفلين والضعفاء والمتروكين، فقد يقال: لِمَ حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟

ويجاب عنه بأجوبة:

أحدها: أنهم رووها ليعرفوها وليبينوا ضعفها؛ لئلا يلتبس في وقتٍ

عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها.

الثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد كما قدمناه

في فصل المتابعات ولا يحتج به على انفراده.

الثالث: أن روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح

والضعيف والباطل فيكتبونها ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض

ذلك من بعض وذلك سهل عليهم معروف عندهم... اهـ



١٣٠ حدثنا عبد الرحمن أنا إبراهيم^(١) بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إلي قال: سمعت علي^(٢) بن الحسن بن شقيق يقول: قال عبد الله -يعني ابن المبارك-: سئل سفيان بن سعيد عن ثور^(٣) بن يزيد الشامي؟ فقال: خذوا عنه واتقوا قرنيه. يعني أنه كان قدرياً.

الأثر صحيح.

التعليق:

قول: يعني أنه كان قدرياً.

أي: يحمل بدعة القول بالقدر، وقد تكلم أهل العلم عن مسألة الرواية عن المبتدع لاسيما المبتدع الذي لا يكفر ببدعته وفي ذلك أقوال وهي كما يلي:

الأول: منعت طائفة من الرواية عنهم، وهم: محمد بن سيرين،

(١) ثقة حافظ رُمي بالنصب. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٢٧٥).

(٢) ثقة، له ترجمة في "تقريب التهذيب" برقم (٤٧٤٠).

(٣) ينظر "تهذيب الكمال" (٤/٤١٨) ترجمة برقم (٨٦٢).

مُقَدِّمَةُ الجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ
وَحُكِّي نحوه عن مالك، وابن عيينة، والحميدي، ويونس بن أبي
إسحاق، وعلي بن حرب، وغيرهم.

وسبب رد هؤلاء لروايته ما يلي:

(١) أنه فاسق ببدعته، وكما يستوي في الكفر المتأوّل وغير المتأوّل، يستوي في الفسق المتأوّل وغير المتأوّل.

(٢) أن في قبول روايته ترويجاً لأمره، وتنويهاً بذكره.

(٣) أن الهوى والبدعة لا يؤمن معهما الكذب، لاسيما إذا كان ظاهر الرواية تعضد مذهب الراوي.

(٤) الإهانة لهم والهجران والعقوبة بترك الرواية عنهم.

الثاني: رخصت طائفة في الرواية عنهم، إذا لم يتهموا باستحلال

الكذب؛ لنصرة مذهبهم، منهم: أبو حنيفة، والشافعي، ويحيى بن سعيد، وعلي بن المديني، وقال علي بن المديني: لو تركت أهل البصرة لقدرك، وتركت أهل الكوفة للتشيع؛ لخربت الكتب.

وسبب قبولهم لروايته أمران:

(١) أن اعتقاد حرمة الكذب تمنع من الإقدام عليه؛ فيحصل

الصدق.

٢) أن قبول روايته من باب الضرورة؛ ولهذا قال ابن المديني كما تقدم: لو تركت أهل البصرة للقدر، وترك أهل الكوفة للتشيع؛ لخربت الكتب.

الثالث: التفصيل بين الداعية وغيره، فتقبل روايته إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تقبل إذا كان داعيةً.

قال أبو عمرو بن الصلاح: وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء...، وهذا المذهب الثالث أعدلها وأولاها والأول بعيد مبادئ للشائع عن أئمة الحديث؛ فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة. اهـ، انظر "علوم الحديث" (ص ١١٤-١١٥)، و"شرح علل الترمذي" (١/٥٣-٥٥).

ومن الأئمة من اكتفى بهذا التفصيل، ومنهم من فصل في شأن غير الداعية، وهذه الأقوال تنظر في "شرح علل الترمذي" (١/٥٥-٥٦)، و"ضوابط الجرح والتعديل" (ص ١٣٤-١٣٥).



١٤٤٠) حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد نا علي -يعني ابن
المديني- قال ذكرت ليحيى بن سعيد حديث أبي إسحاق عن علي
ابن ربيعة، قال: لا أراه سمعه من علي بن ربيعة. ثم قال: يحيى كان
سفيان يوهنه.

اللائر صحيح.

التعليق:

قولُهُ: كان سفيان يوهنه.

قال المصنف رحمه الله: كأن المراد: يُوهَّنُ الحديثُ لعدم السماع لا
أنه يُوهَّنُ الرَّاوي؛ فإنَّ أبا إسحاق إمام، وعلي بن ربيعة موثق، والله
أعلم. اهـ

قلت: وأبو إسحاق هو السبيعي، وهو مدلس، والحديث المشار
إليه هنا هو حديث علي رضي الله عنه في ركوب الدابة وما يقال عند ذلك ^(١)،
فقد أعضله أبو إسحاق فأسقط منه رجلين متتالين، فقد قال الدارقطني

(١) ينظر له "مسند أحمد" (٩٧/١) و(ص ١١٥).

في «العلل» (٤/٦١): وأبو إسحاق لم يسمع هذا الحديث من علي بن ربيعة؛ يُبَيِّنُ ذَلِكَ ما رواه عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة قال: قلت لأبي إسحاق: سمعته من علي بن ربيعة؟ قال: حدثني يونس بن خباب عن رجل عنه. اهـ



١٥ حدثنا عبد الرحمن نا صالح نا علي قال: قلت ليحيى: كان

سفيان يوثقه؟ يعني جبلة بن سحيم، فقال برأسه، أي: نعم.

الأثر صحيح.

التعليق:

قولُه: (فقال برأسه).

معنى هذا أنه حرك رأسه موافقاً لما قال له علي بن المديني، والأئمة رحمهم الله اصطلحوا على حركات يعبرون بها عن أحكامهم على الرواة.

وأغلب ما يوجد تفسير المراد بتلك الحركات عن طريق تلاميذ أولئك الأئمة؛ لحضورهم تلك المجالس العلمية التي صدرت فيها، وقد يفسرها الحفاظ ذوو التبعية والاستقراء.

فمن تلك الحركات:

□ تحريك الرأس، كفعل يحيى هذا.

□ ومنها: تحريك الأيدي.

فقد سُمِعَ يحيى بن سعيد كما في "الجرح والتعديل" (٦/١٣٩)،

وذكر عمر بن الوليد الشنّي، فقال بيده يحركها، كأنه لا يقويه. قال علي: فاسترجعت أنا. فقال: ما لك؟ قلت: إذا حرّكت يدك فقد أهلكته عندي.

□ ومنها: تحميض الوجه.

قال علي بن المدني كما سيأتي برقم (٢٨): سألت يحيى عن ميمون أبي عبد الله الذي روى عن عوف عن زيد بن أرقم؟ فحمّض وجهه، وقال: زعم شعبة أنه كان فسلاً.

□ ومنها: تكلم الوجه.

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/١٦٠-١٦١): سألت أبا زرعة عن أبي هارون البكاء؟ فكلم وجهه. فقيل له: أي شيء أنكروا عليه؟ فقال: لا أعلم شيئاً أنكروا عليه، وأنا لا أحدث عنه، ولا يعرف بالعراق وكان في كتابنا حديث قد كان حدث عنه قديماً فلم يقرأ علينا، فضربنا عليه.

□ ومنها: الإشارة إلى اللسان.

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/١٦٩): سمعت أبا

زرعة وذكر عثمان البري، فأوماً إلى لسانه وقبض عليه. فقلت: يقول

أبي: كذاب. قال: هو مثل أبي جزي.^(١)



(١) وينظر "شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال" (ص ١٨)، و"ضوابط الجرح والتعديل" (ص ٢٠٢-٢٠٣)، و"إيضاح السبيل في شرح إتحاف النبيل بمهمات علم الجرح والتعديل" (ص ١٨٢-١٨٣).

حدثنا عبد الرحمن نا أحمد^(١) بن منصور الرمادي ثنا
عبدالرزاق قال: قيل للثوري: ما لك لم ترتحل إلى الزهري؟ قال: لم
تكن عندي دراهم، ولكن قد كفانا معمر الزهري، وكفانا ابن جريح
عطاء.

الأثر صحيح.

التعليق:

قولث: وكفانا ابن جريح عطاء.

قال المعلم رحمه الله: والمعنى: كفانا معمر السماع من الزهري
والرواية عنه، وكفانا ابن جريح السماع من عطاء والرواية عنه. اهـ



(١) ثقة، له ترجمة في "تقريب التهذيب" برقم (١١٤).

حدثنا عبد الرحمن نا محمد^(١) بن إبراهيم بن شعيب نا عمرو ابن علي قال: سمعت سفيان^(٢) بن زياد يقول ليحيى^(٣) في حديث أشعث بن أبي الشعثاء عن زيد بن معاوية العبسي عن علقمة عن عبد الله: (ختامه مسك). فقال: يا أبا سعيد، خالف أربعة. قال: من؟ قال: زائدة^(٤)، وأبو الأحوص^(٥)، وإسرائيل^(٦)، وشريك^(٧). فقال

(١) هو أبو الحسن الطبري الفراء، قال عنه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٨٧/٧): صدوق، ثقة. اهـ.

(٢) هو سفيان بن زياد بن آدم العقيلي، أبو سعيد البصري، صدوق. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٢٤٥٥)، وينظر "الجرح والتعديل" (٢٣١/٤) برقم (٩٨٨)، و"تهذيب الكمال" (١٥١/١١).

(٣) هو القطان.

(٤) هو زائدة بن قدامة الثقفي، ثقة، ثبت، صاحب سنة. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (١٩٩٣).

(٥) هو أبو الأحوص الحنفي، سلام بن سليم، ثقة، متقن، صاحب حديث. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٢٧١٨).

(٦) وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة تُكَلِّمُ فيه بلا حجة. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٤٠٥).

(٧) هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة، صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً، فاضلاً، عابداً، =

يحيى: لو كانوا أربعة آلاف مثل هؤلاء كان سفيان أثبت منهم.
وسمعت سفيان بن زياد يسأل عبدالرحمن عن هذا؟ فقال عبدالرحمن:
هؤلاء أربعة قد اجتمعوا وسفيان أثبت منهم، والإنصاف لا بأس به.

الأثر سنده صحيح متصل لإلا عمرو بن علي.

التخريج:

□ ورواه الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص ٣٢٤).

□ وابن عدي في "مقدمة الكامل" (١/ ١٧٢) من طريق: محمد بن

الحسين بن علي بن بحر البري، عن أبي حفص عمرو بن علي،
وهو الفلاس، به.

التعليق:

قول: سمعت سفيان بن زياد.

القائل (سمعت...) هو عمرو بن علي الفلاس.

قول: يسأل عبد الرحمن.

= شديداً على أهل البدع. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٢٨٠٢).

هو عبد الرحمن بن مهدي.

ويلوح لنا من خلال قول يحيى بن سعيد وقول عبد الرحمن بن مهدي أنه ليست هناك قاعدة مطردة في الترجيح، وإنما يدورون مع القرائن، فمنهم من يقدم الجماعة؛ لبعدهم من الغلط ولتظافرهم، ومنهم من يرجح رواية أهل الحفظ والإتقان، وقد ذكر هذا العلائي في "نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليمين من الفوائد" (ص ٣٠٣)، فقال: فإن كان العدد في جهةٍ وقُوَّةُ الحفظِ والإتقان في أخرى فهذه مسألة خلافٍ بينهم، فبعضهم يعتبر العدد؛ لتظافر الجماعة وبُعْدِهِم من الغلط، فيُرجِّح روايتهم، وبعضهم يعتبر زيادة الحفظ والإتقان فيرجِّح به.

قال أبو حفص الفلاس: سمعت سفيان بن زياد يقول ليحيى بن سعيد القطان في حديث سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن زيد بن معاوية العبسي، عن علقمة، عن عبد الله: (ختامه مسك)، فقال: يا أبا سعيد، خالفه أربعة. قال: من هم؟ قال: زائدة، وأبو الأحوص، وإسرائيل، وشريك. فقال يحيى بن سعيد القطان: لو كان أربعة آلاف أمثال هؤلاء كان سفيان أثبت منهم. قال الفلاس:

وسمعت سفيان بن زياد يسأل عبد الرحمن بن مهدي عن هذا. فقال عبد الرحمن: هؤلاء قد اجتمعوا وسفيان أثبت منهم، والإنصاف لا بأس به.

فأشار ابن مهدي إلى ترجيح قول الأكثر عدداً. اهـ.

قلت: وما ذكره ها هنا من مخالفة سفيان للجماعة فهو أنه روى عن أشعث بن أبي الشعثاء عن زيد بن معاوية العبسي، عن علقمة، عن عبد الله - وهو ابن مسعود - في قوله تعالى: ﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾، قال: أما إنه ليس بالخاتم الذي يَخْتِمُ، أما سمعتم المرأة من نسائك تقول: طيبٌ كذا، وكذا، خِلَطُ مِسْكٍ. فجعله سفيان موقوفاً على ابن مسعود.

روى ذلك ابن المبارك في "الزهد" (٢٧٧) - زوائد نعيم"، وابن جرير في "التفسير" (٢٤/٢١٦) والحاكم (٢/٥١٧)، والبيهقي في "البعث" (٣٥٩) من طريق: سفيان عن أشعث، به.

وخالفه أبو الأحوص، وإسرائيل، وشريك، فرووه عن أشعث عن زيد بن معاوية العبسي، عن علقمة بن قيس موقوفاً عليه، ولم أهد إلى رواياتهم عن أشعث إلا رواية أبي الأحوص فهي عند هناد بن السري

في «الزهد» (٦٧)، قال: سألت علقمة بن قيس عن الآية: ﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾، ونقرؤها: (خاتمة مسك). ثم قال: ليس خاتمة مسك، ولكن ختامه مسك، ثم قال علقمة: (ختامه): خلطه. قال: ألم تسمع المرأة من نسائكم تقول للطيب: خلطه من المسك كذا، وكذا.



١٨٩ حدثنا عبد الرحمن نا محمد بن يحيى أنا مسدد قال: قال لي

يحيى بن سعيد: قال لي سفيان بن سعيد: كان بن أبي ليلى مؤدباً.

قال أبو محمد: يعني أنه لم يكن بحافظ.

الأثر صحيح.

التعليق:

قولهُ: يعني أنه لم يكن بحافظ.

كذا فسر ابن أبي حاتم كلمة سفيان الثوري في ابن أبي ليلى، وكذا فسرهما في "الجرح والتعديل" (٨٤ / ٤)، قال: سمعت أبي يقول: سعد ابن سعيد الأنصاري مؤدب. فقال: قال أبو محمد: يعني أنه كان لا يحفظ يؤدب ما سمع. اهـ

وقد نقل ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٣٤ / ٣) كلام أبي حاتم، وقال: اختلف في ضبط هذه اللفظة فمنهم من يخففها، أي: (هالك)، ومنهم من يشددها، أي: (حسن الأداء). اهـ

ونقل الذهبي في "الميزان" (١٢٠ / ٢) كلام ابن القطان؛ بيد أنه عزاه لشيخه ابن دقيق العيد، ونقل كلام ابن القطان الحافظ في "تهذيب

التهذيب» (٣/ ٤٧١)، ونقله عنه تلميذه السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٩٨-٢٩٩)، ثم قال: وكذا أثبت الوجهين كذلك في ضبطها ابن دقيق العيد.

قلت: وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال الحافظ: صدوق، سيء الحفظ جداً. «تهذيب التقريب» ترجمة برقم (٦١٢١).

قلت: ومن كان حاله كهذا؛ فإنه لا يكون حسن الأداء، ويبعد عن كلمة هالك، وهذا بعد مراجعة «تهذيب الكمال» وعلى ما تقدم لا مانع من أن يقال: إن من الأئمة من يطلقها على من ليس بحافظ كما فسرها لنا ابن أبي حاتم، ولكن هنا إشكال وهو: أن ما ذكره ابن القطان لم نجد من ذكره من الأئمة، وابن أبي حاتم كما ترى يفسر ذلك بأن الراوي الذي قيل فيه ذلك لم يكن بحافظ؛ فإن ثبت ما قاله ابن القطان؛ فإنه يصار إلى ما ذكرنا من التفرقة وإلا فنص ابن أبي حاتم في مرادهم من هذه الكلمة هو الأقوى في النفوس من كلام ابن القطان، وهو أن قولهم: (كان مؤدِّياً)، أي: كان لا يحفظ، ويحمل قوله: (يؤدِّي ما سمع) على أنه إذا حفظ الشيء أدَّاه كما سمعه؛ لقرب العهد بحفظه،

أما استدامة الحفظ فلا يوجد عنده، ويمكن أن يقال: إنه يؤدي ما سمع خطأً كان ذلك المسموع أم صواباً، والله أعلم.



حدثنا عبد الرحمن نا حجاج ^(١) بن حمزة نا علي ^(٢) بن الحسن
ابن شقيق نا عبدالله بن المبارك قال: وسئل سفيان الثوري عن سفيان
ابن عيينة؟ فقال: ذاك أحد الأَحَدَيْنِ. ^(٣)

التعليق:

قوله: (أحد الأَحَدَيْنِ).

أي: ليس له نظير، كذا فسره ابن أبي حاتم في "المقدمة" برقم
(١١٧). ^(٤)



-
- (١) هو حجاج بن حمزة العجلي الخشابي، قال عنه أبو زرعة: شيخ مسلم صدوق.
"الجرح والتعديل" (١٥٨/٣) برقم (٦٧٩).
- (٢) هو علي بن الحسن بن شقيق، أبو عبدالرحمن المروزي، ثقة حافظ. "تقريب
التهذيب" ترجمة برقم (٤٧٤٠).
- (٣) وانظره برقم (١١٤) في "المقدمة"، و"المقترح" (ص ٦٦) لشيخنا الوادعي رحمته.
- (٤) ينظر "المقترح" لشيخنا الوادعي رحمته (ص ٦٦).

بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ عِلْمِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ رَضِيَ اللَّهُ
وَمَا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ
بِصَحِيحِ الْآثَارِ وَسَقِيمِهَا وَبِنَاقِلَتِهَا

حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي بن
المديني قال: سمعت بهز بن أسد قال: حدثني عبد الله بن المبارك
قال: حدثني معمر: أن قتادة كان يسأل شعبة عن حديثه -يعني
حديث نفسه-.

صحيح

قال أبو محمد^(١): وكان قتادة بارع العلم (نسيج وحده) في الحفظ

(١) هو ابن أبي حاتم.

مُقَدِّمَةُ الجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ
 في زمانه لا يتقدمه كبير أحد، فحل شعبة من نفسه محلاً يرجع إليه في
 حديث نفسه.

التعليق:

قولُه: نسيج وحده.

أصل هذا أن الثوب إذا كان نفيساً لم ينسج على منواله غيره، فإذا لم
 يكن نفيساً عُمِلَ على منواله سدئ بعدة أثوابٍ، فقليل ذلك لكل من
 أرادوا المبالغة في مدحه. "غريب الحديث" (١/٦١٩) لابن قتيبة.



٢١ حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي - يعني ابن المدني - قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان شعبة أعلم الناس بالرجال وكان سفيان صاحب أبواب.

الأثر صحيح.

التخريج:

□ ورواه ابن عدي في "مقدمة الكامل" (١٥٦/١) من طريق: علي ابن المدني، به، بأطول مما هو هنا.

التعليق:

قولُهُ: (كان سفيان صاحب أبواب).

قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٠/٢): يعني أن الغالب عليه الأبواب من غير أن عدم منه معرفة الحديث وإن كان شعبة المقدم في ذلك. اهـ



حدثنا عبد الرحمن نا علي بن الحسن الهسنجاني نا أحمد -يعني

ابن حنبل- ثنا حجاج -يعني ابن محمد- عن شعبة قال: كان أبو إسحاق^(١) أكبر من أبي البختری^(٢) ولم يدرك أبو البختری علياً ولم يره.

اللائر صحيح.

التخريج:

□ ورواه ابن أبي حاتم كذلك في "المراسيل" (ص ٧٤) برقم (٢٥٨) من هذه الطريق.

□ ورواه ابن معين في "تاريخه" (١/١٦٥) برقم (١٩٢٢) من طريق حجاج، به.

التعليق:

قوله: (ولم يدرك أبو البخترى علياً ولم يره).

(١) هو السبيعي.

(٢) هو سعيد بن فيروز، أبو البخترى الطائي، ثقة ثبت، فيه تشيع قليل، كثير الإرسال. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٢٣٩٣).

وممن نفى سماع أبي البختری من علي: البخاري، وأبو زرعة، وابن معين، وأبو حاتم، وينظر لذلك "المراسيل" (ص ٧٤) برقم (٢٥٩)، و"تهذيب الكمال" (٣٣/١١) برقم (٣٣٤٢).

تنبيه: ومناسبة ذكر كبر سن أبي إسحاق هو أن أبا إسحاق أكبر سنًا من أبي البختری ولم يسمع من علي، فمن باب أولى من كان أصغر منه سنًا، وكلمة (لم يدرك) أبلغ في النفي من قولهم: (لم يسمع).



بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ عِلْمِ شُعْبَةَ بِنَاقِلَةِ الْآثَارِ وَكَلَامِهِ فِيهِمْ

حدثنا عبد الرحمن نا أبي نا أحمد^(١) بن إبراهيم الدورقي نا أبو داود قال: سمعت شعبة يقول: إذا قدم جرير بن حازم فوحشوا بي.

اللائر صحيح.

التخريج:

□ ورواه عبد الله بن أحمد في "العلل" (٤١٥/٣) برقم (٥٠٣) من طريق: أحمد بن إبراهيم، به.

علق شيخنا الأثري وصي الله بن محمد عباس حفظه الله في

(١) ثقة حافظ. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٣).

تحقيقه لكتاب "العلل" على قول شعبة (فوحشوا بي) بقوله: الظاهر أنه يعني به الحث على ملازمته وترك نفسه، يعني: اتركوني مفردًا واذهبوا إليه؛ لأنه قال لُقْرَاد: عليك بجرير بن حازم فاسمع. "الجرح" (١ / ١ / ٥٠٤)، وكان يقول: ما رأيت أحفظ من رجلين: جرير بن حازم، وهشام الدستوائي. "التهذيب" (٧١ / ٢).



٢٤ حدثنا عبد الرحمن نا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إليّ: نا

يحيى بن معين نا حجاج^(١) الأعور عن شعبة قال: كان حماد أحفظ من الحكم.

التخريج:

□ ورواه علي بن الجعد في "مسنده" (٣٥٤ / ١) برقم (٣٥٨) من طريق: ابن أبي خيثمة، به، واسم ابن أبي خيثمة: أحمد بن زهير.

التعليق:

قوله: (كان حماد أحفظ من الحكم).

علق ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (١٤٧ / ٣) على قول شعبة هذا بقوله: يعني مع سوء حفظ حماد للآثار أحفظ من الحكم. ونقل عن أبيه أنه قال: هو مستقيم في الفقه، وإذا جاء الآثار شوّش. اهـ



(١) هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور، ثقة، لكنه اختلط بآخره لما قدم بغداد قبل موته. "تقريب التهذيب" برقم (١١٤٤).

حدثنا عبد الرحمن نا محمد^(١) بن محمد بن رجاء بن السندي
 نا إسحاق بن إبراهيم -يعني ابن راهويه- نا يحيى بن آدم نا أبو
 شهاب الحنات قال: قال لي شعبة: عليك بالحجاج بن أرطاة واكتم
 عليّ في البصريين: في هشام بن حسان، وخالد الحذاء.^(٢)

سنده حسن.

التعليق:

وقول شعبة: (واكتم عليّ في البصريين في هشام بن حسان، وخالد
 الحذاء) فيه غمزٌ منه فيهما؛ ولهذا قال الذهبي في "ميزان الاعتدال"
 (١/٦٤٣) من ترجمة خالد الحذاء بعدما ذكر قول شعبة هذا:

قلت: ما التفت أحد إلى هذا القول أبداً. وقال عباد بن عباد: أراد
 شعبة أن يضع من خالد الحذاء، فأتيت أنا وحماد بن زيد فقلنا له:

(١) قال ابن أبي حاتم عنه في "الجرح والتعديل" (٨/٨٧): كتبت عنه بمحضر أبي

في مجلس وهو صدوق. اهـ

(٢) سنده حسن، وانظر ما قبله،

مالك! أَجِنْتِ؟! أنت أعلم. وتهمدناه، فأمسك. اهـ

وقال في "السير" (٦/ ١٩١): قلت: هذا الاجتهاد من شعبة مردود لا يُلتَفَتُ إليه، بل خالد وهشام محتجُّ بهما في "الصحيحين" هما أوثق بكثير من حجاج وابن إسحاق، بل ضعف هذين ظاهر، ولم يتركا. اهـ

قلت: بالنسبة لحجاج بن أرطاة فهو صدوق كثير الخطأ والتدليس كما في "تقريب التهذيب"، وابن إسحاق أرفع منه، فهو كما قال الحافظ: (صدوق يدلّس)؛ فهو حسن الحديث إذا صرح بالتحديث، وينظر كتاب "الموقظة" (ص ٣٣) للذهبي، فقد جعل ابن إسحاق في مرتبة هي أرفع من مرتبة حجاج.



حدثنا عبد الرحمن قال: ذكره أبي نا محمد بن أبي صفوان ^(١) ٢٦ حديثي أمية ^(٢) قال: قلت لشعبة: ما لك لا تحدث عن عبد الملك بن أبي سليمان؟ قال: تركت حديثه. قال: قلت: تحدث عن فلان ^(٣) وتدع عبد الملك بن أبي سليمان؟ قال: تركته. قلت: إنه كان حسن الحديث. قال: من حسنها فررت.

الأثر صحيح.

التخريج:

□ وقد روى الأثر العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٧٩٠).

- (١) هو محمد بن عثمان بن أبي صفوان الثقفي، نُسِبَ هنا إلى جده وهو ثقة مترجم له في "التقريب" برقم (٦١٧١).
- (٢) هو أمية بن خالد بن الأسود ثقة، وأما قول الحافظ في "التقريب": إنه صدوق. فبعيد؛ فقد وثقه جماعة من الأئمة، وإنما ذكره العقيلي في "الضعفاء" لأجل حديث واحد وصله وأرسله غيره، وقد قال الحافظ نفسه في "التهذيب": وما أبدئ العقيلي فيه غير حديث واحد وصله وأرسله غيره. اهـ
- وينظر "تهذيب التهذيب" (١/ ٣٧٠)، و"تحرير التقريب" (١/ ١٥١).
- (٣) هو محمد بن عبيد الله العرزمي كما في المراجع التي خُرِّجَ فيها الأثر الآتي ذكرها بعد.

□ وابن عدي في "الكامل" (٦/٥٢٥).

□ والخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"

(١٠١/٢) من طريق: محمد بن أبي صفوان، به.

التعليق:

قول الإمام شعبة رحمته الله: (من حسنها فررت) لا يعني الحُسْنَ الاصطلاحي، وإنما قصد الغريب المستنكر، ولشيخنا العلامة المحدث ربيع المدخلي حفظه الله كلام مفيد للغاية في كتابه الممتع "تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف".

قال وفقه المولى (ص ٨-٩): أطلق كثير من المحدثين لفظ (الحسن) واختلفت مقاصدهم في إطلاقه.

فتارة يطلقونه ويريدون به الغريب المستنكر، ومن ذلك قول الخطيب البغدادي وقد تقدم بإسناده إلى إبراهيم النخعي أنه قال: كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده.

قال أبو بكر: عن إبراهيم بالأحسن: الغريب؛ لأن الغريب غير المؤلف يستحسن أكثر من المشهور المعروف وأصحاب الحديث

يعبرون عن المناكير بهذه العبارة.

ولهذا قال شعبة بن الحجاج...، ثم ساق إسناده إلى أمية بن خالد قال: قيل لشعبة: ما لك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنها فررت.

ويظهر لي من النص الأخير أن السائل أراد بالحسن الغريب الصحيح، وأن شعبة أراد به الغريب المستنكر، والله أعلم. ذلك أن عبد الملك بن أبي سليمان وإن قال فيه الحافظ: (صدوق له أوهام)؛ فإن الذهبي قال فيه: (ثقة).

وبالتأمل في ترجمته يظهر رجحان ما قاله الذهبي، بل له تزكيات عطرة من الأئمة انظرها في "تهذيب التهذيب" وغيره.

فالسائل أطلق الحسن على الغريب الصحيح إطلاقاً لغوياً حسب اعتقاده في عبد الملك، وشعبة أطلق الحسن بمعنى الغريب المستنكر حسب تخوفه من أوهام عبد الملك مع أنه لم يهم إلا في حديث واحد وهو حديث الشُّفْعَةِ. اهـ

ولمزيد فائدة يرجع إلى كتاب شيخنا وفقه المولى.



٢٧ حدثنا عبد الرحمن نا أبي قال: سمعت أبا الوليد^(١) قال شعبة:

ثنا علي بن زيد بن جدعان، وكان رفاعًا.

الأثر صحيح.

التخريج:

□ ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/٩٥٧).

□ وابن عدي في «الكامل» (٦/٣٣٤) من طريق: أبي الوليد، به.

□ ورواه عبد الله بن أحمد في «العلل» (٣/٢٢٥) برقم (٤٩٧٨).

□ ومن طريقه: العقيلي في «الضعفاء» (٣/٩٥٧) من طريق: يحيى

ابن سعيد عن شعبة، به.

□ ورواه العقيلي (٣/٩٥٧-٩٥٨) من طريق: عبد الصمد بن

عبد الوارث، ومسلم بن إبراهيم، كليهما عن شعبة، به.

(١) هو الطيالسي.

التعليق:

قولهُ (وكان رفَّاعًا).

أي: إنه يرفع ما يرويه الغير موقوفًا على الصحابة، وينظر "سير
أعلام النبلاء" (٦/١٣٠)، و"تبصير المنتبه" (٢/٦٣٠) لابن حجر،
و"النكت على مقدمة ابن الصلاح" (٢/٥٩) للزرکشي.



٢٨ حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي قال:

سألت يحيى عن ميمون^(١) أبي عبد الله الذي روى عنه عوف عن زيد ابن أرقم فحمض وجهه وقال: زعم شعبة أنه كان فسلاً.

اللائح صحيح.

التخريج:

□ ورواه عبد الله بن أحمد في "العلل" (١١٢/٣) برقم (٤٤٥٧)، ومن طريقه العقيلي في "الضعفاء" (١٣٣٤/٤) عن أبيه، عن يحيى، به.

□ ورواه العقيلي في "الضعفاء" (١٣٣٤/٤) من طريق: صالح، به.

التعليق:

قوله: (كان فسلاً) قال المعلمي رحمته الله: الفسل: الرديء. اهـ.

وتصحف إلى (الرويء)، وينظر "لسان العرب" (٥١٩/١١)

(١) ميمون هو أبو عبد الله البصري الكندي، ويقال: القرشي، مولى عبد الرحمن بن سمرة. "الجرح والتعديل" (٢٣٤/٨)، "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٧١٠٠).

مادة: [فَسَّل.]، وينظر الكلام على تحميض الوجه في التعليق على الأثر رقم (١٥).



حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي -يعني ابن المديني- قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أتى شعبة المنهال بن عمرو فسمع صوتاً فتركه.

الأثر صحيح.

التخريج:

□ ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٨ / ٤١) من طريق: صالح، به.

التعليق:

عَلَّقَ ابن أبي حاتم في "المقدمة" على هذا بقوله: سمعت أبي يقول: إنه سمع صوت قراءة بالحنان؛ فكره السماع منه من أجل ذلك.

وقال في "الجرح والتعديل" (٨ / ٣٥٧): لأنه سمع من داره

صوت قراءة بالتطريب. اهـ.

وقد اعترض على شعبة في تركه للمنهال؛ ففعل المنهال كان لا يعلم عن ذلك، فقد قال العقيلي في "الضعفاء" (٤/١٣٨٠): حدثنا محمد بن إسماعيل -هو الصائغ محدث مكة- حدثنا محمود^(١) بن غيلان، حدثنا وهب عن شعبة، قال: أتيت منزل منهال بن عمرو، فسمعت منه صوت الطنبور؛ فرجعت ولم أسأله.

قلت -القائل وهب بن جرير-: وهلاً سألته؛ فعسى كان لا يعلم.

قال الحافظ رحمه الله في "هدى الساري" (ص ٤٦٨): وهذا اعتراض صحيح؛ فإن هذا لا يوجب قدحاً في المنهال، وروى ابن أبي خيثمة بسند له عن المغيرة بن مقسم أنه كان ينهى الأعمش عن الرواية عن المنهال وأنه قال ليزيد بن أبي زياد: نشدتك بالله، هل كانت تجوز شهادة المنهال على درهمين. قال: اللهم لا.

قلت -القائل هو الحافظ-: وهذه الحكاية لا تصح؛ لأن راويها محمد بن عمر الحنفي لا يعرف، ولو صححت فإنما كره منه مغيرة ما

(١) وقع عند العقيلي: محمد بدل: محمود. وهو تصحيف.

كره شعبة من القراءة بالتطريب؛ لأن جريراً حكى عن مغيرة أنه قال: كان المنهال حسن الصوت وكان له لحن يقال له: وزن سبعة. وبهذا لا يجرح الثقة. اهـ

قال السنخاوي رحمه الله في "فتح المغيث" (١٧٩/٢) معلقاً على كلام شيخه السابق: ولذا قال ابن القطان^(١) عقب كلام ابن أبي حاتم ما نصه: هذا ليس بجرحه إلا أن يتجاوز إلى حدٍّ يحرم، ولم يصح ذلك عنه. اهـ

ثم قال السنخاوي: وجرحه بهذا تعسفٌ ظاهرٌ، وقد وثقه ابن معين، والعجلي، وغيرهما كالنسائي، وابن حبان، وقال الدارقطني: إنه صدوق. واحتج به البخاري في "صحيحه".

بل وعلق له من رواية شعبة نفسه عنه فقال في باب ما يكره من المثلة من الذبائح: تابعه سليمان عن شعبة، عن المنهال - يعني ابن عمرو - عن سعيد - هو ابن جبير - عن ابن عمر، قال: لعن النبي ﷺ من مثل بالحيوان. ووصله البيهقي.

(١) في "بيان الوهم والإيهام" (٣/٣٦٣).

وفيه دليل على أن شعبة لم يترك الرواية عنه؛ وذلك إمّا بما لعله سمعه منه قبل ذلك، أو لزوال المانع منه عنده... اهـ

وقال الباقلي رحمه الله في "النكت الوفية" (١/ ٦٠٥): والورع ما فعل شعبة؛ لأن الطنبور لا يضرب في بيت أحدٍ إلا بعلمه، أو بأن يَعْرِفَ أهله منه السماح فيما يقارب ذلك مما يخرمُ المروءة إن لم يكن مُفسِّقًا، وهو جعل ذلك علةً لعدم سماعه منه؛ لإثبات جرحه، والمنهال من الثقة^(١)؛ فلذلك لم يستبعد شعبة علمه به، ورأيت بخط بعض أصحابنا أنه وثقه ابن معين، والنسائي، واحتج به البخاري في "صحيحه". اهـ

قلت: وهذا هو الذي حمل جماعة من أئمة أهل الحديث أن يقولوا: إن الجرح لا يقبل من الجارح إلا مفسرًا؛ لأنه قد يجرحه بما ليس جارحًا عند غيره.

قال أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله في "علوم الحديث" (ص ١٠٦ - ١٠٧): وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسرًا مُبَيَّنَّ السبب؛ لأن الناس

(١) قال الحافظ في "تقريب التهذيب": صدوق ربما وهم.

يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح فيطلق أحدهم الجرح بناءً على أمرٍ اعتقده جرحاً وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه؛ لينظر فيه أهو جرح أم لا.

وهذا ظاهرٌ مُقرَّرٌ في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده، مثل البخاري ومسلم وغيرهما... اهـ

وللحافظ ابن حجر رحمته الله كلام جيد فيه تفصيل حسن.

قال رحمته الله: فإن كان من جرح مجملاً قد وثقه أحدٌ من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحدٍ كائناً من كان إلا مفسراً؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة فلا يزحج عنها إلا بأمر جلي؛ فإنَّ أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ثم في حديثه وتفقدوه كما ينبغي وهم أيقظ الناس فلا يُنقض حكمُ أحدهم إلا بأمر صريح.

وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسَّر إذا صدر من عارفٍ؛ لأنه إذا لم يعدل فهو في حيزٍ المجهول، وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهماله. اهـ، "نزهة النظر" (ص ١٩٣)، "تدريب الراوي"

الضابط لطلب تفسير الجرح:

يرد الجرح في كتب الجرح والتعديل مبهمًا في الغالب، ولا مناص من أخذ تلك الجروح المبهمة بالاعتبار؛ لئلا يتعطل النقد، ولكن يتأكد طلب تفسير الجرح حيث توجد قرينة داعية إليه. كما قال عبدالوهاب بن علي السبكي: لا نطلب التفسير من كل أحد، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال شكًا إما لاختلاف في الاجتهاد، أو لتهمته يسيرة في الجراح، أو نحو ذلك مما لا يوجب سقوط قول الجراح ولا ينتهي إلى الاعتبار به على الإطلاق، بل يكون بينَ بَيِّنٍ.

أما إذا انتفت الظنون وانتفت التُّهْمُ، وكان الجراح حَبْرًا من أخبار الأمة، مبرأً عن مظان التهمة، أو كان المجروح مشهورًا بالضعف متروكًا بين النقاد، فلا نتلعثم عند جرحه ولا نُحَوِّجُ الجراح إلى تفسير، بل طلب التفسير منه والحالة هذه طلبٌ لغيبه لا حاجة إليها...^(١)

(١) "طبقات الشافعية الكبرى" (٢/ ٢١-٢٢)، و"قاعدة في الجرح والتعديل" (ص ٥٢).

قال ابن الصلاح: ولقائل أن يقول: إنما يعتمد الناس في جرح الرواة وردّ حديثهم على الكتب التي صنّفها أئمة الحديث في الجرح أو في الجرح والتعديل، وقلّما يتعرضون فيها لبيان السبب، بل يقتصرون على مجرد قولهم: فلان ضعيف، وفلان ليس بشيء... ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف، وهذا حديث غير ثابت... ونحو ذلك، فاشترط بيان السبب يفضي إلى تعطيل ذلك وسدّ باب الجرح في الأغلب الأكثر.

قال: وجوابه أن ذلك وإن لم نعتمده في إثبات الجرح والحكم به، فقد اعتمده في أن توقفنا عن قبول حديث من قالوا فيه مثل ذلك، بناء على أن ذلك أوقع عندنا فيهم ريبة قوية يُوجبُ مثلها التوقف، ثم من انزاحت عنه الريبة منهم يبحث عن حاله أوجب الثقة بعدالته قبلنا حديثه ولم نتوقف كالذين احتج بهم أصحابنا "الصحيحين" وغيرهما ممن مسّهم مثل هذا الجرح من غيرهم.^(١)

(١) "علوم الحديث" (ص ٢٢٢).

وقد نوقش هذا الجواب بما يلي :

١ - قول الحافظ ابن كثير: أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب؛ وذلك للعلم بمعرفتهم، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح؛ لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً، أو كذاباً...، أو نحو ذلك، فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم لصدقهم وأمانتهم ونصحهم.

ولهذا يقول الشافعي في كثير من كلامه على الأحاديث: (لا يثبت

أهل العلم بالحديث)، ويردّه ولا يحتج به بمجرد ذلك. (١)

٢ - قول الحافظ ابن حجر: إن خلا المجروح عن التعديل قُبِلَ

الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب إذا صدر من عارف. (٢)

وبذلك ينحصر احتمال زوال الريبة في حق من وثقه أئمة وضعفه

(١) «اختصار علوم الحديث» (ص ٧٩).

(٢) «نزهة النظر» (ص ٧٣).

آخرون دون من اتفقوا على تضعيفه أو خلا عن التعديل مع وجود

الجرح فيه. اهـ^(١)



(١) ينظر "ضوابط الجرح والتعديل" (ص ٦٠-٦٢).

حدثنا عبد الرحمن نا محمد بن يحيى أخبرني أحمد^(١) بن أبي سريج قال: سمعت شباة بن سوار يقول: قال شعبة: هارون الأعور من خيار المسلمين. مرارًا.

الأثر صحيح.

التخريج:

□ ورواه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٩٤-٩٥) من طريق والده أبي حاتم الرازي عن أحمد بن أبي سريج، به.

التعليق:

قوله: مرارًا.

وقع في "الجرح والتعديل" (٩/ ٩٥): (ثلاثًا) بدل: (مرارًا).

تنبيه: ذكر الدكتور أحمد معبد عبد الكريم في كتابه "ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب" (ص ٤٧): قول شعبة هذا في هارون الأعور، لكنه ظنه هارون بن سعيد العجلي،

(١) هو أحمد بن الصباح النهشلي، أبو جعفر بن أبي سريج الرازي المقرئ، ثقة حافظ له غرائب. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٥٠).

ويقال: الجعفي الكوفي الأعور. وبناء على هذا قال في حاشية الصفحة المشار إليها بعدما عزاه لمقدمة ابن أبي حاتم: وقد ترجم ابن أبي حاتم لهارون هذا في موضعه من كتاب "الجرح والتعديل" (٩/ ت ٣٧٤): لكن لم يذكر فيها قول شعبة هذا، وإنما ذكره في ترجمته لشعبة في مقدمة "الجرح" (١/ ١٥٦) فقط؛ ولذلك لم يذكر قول شعبة في ترجمة هارون في المصادر المتأخرة لترجمته بما فيها "تهذيب التهذيب" (١١/ ص ٦). اهـ

قلت: ليس الأمر كما قال؛ فقد ذكر ابن أبي حاتم ذلك في "الجرح والتعديل" (٩/ ترجمة برقم ٣٩٥) والمزي في "تهذيب الكمال" (٣٠/ ترجمة برقم ٦٥٣٠)، والحافظ في "تهذيب التهذيب" (١١/ ترجمة برقم ٢٩)، وكلهم ذكروا ذلك في ترجمة هارون بن موسى الأعور والذي حمل الدكتور أن يقول ذلك هو أنه التبس عليه هارون بن سعد العجلي الكوفي بهارون بن موسى النحوي البصري، وكلاهما مترجم له في "تقريب التهذيب"، وعلى كل كما قيل: لكل جواد كبوة.



بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ تَقْدِمَةِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ
فِي الْإِتِّقَانِ عَلَى أَهْلِ زَمَانِهِمَا

حدثنا عبد الرحمن نا محمد^(١) بن إبراهيم بن شعيب نا عمرو^(٢) بن علي سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ثنا أبو خلدة^(٣)، فقال له رجل: كان ثقة؟ قال: كان صدوقاً، كان مأموناً، كان خياراً، الثقة شعبة وسفيان.

الأثر صحيح.

(١) ثقة، تقدم تحت الأثر رقم (١٧).

(٢) هو الفلاس.

(٣) هو خالد بن دينار التميمي، أبو خلدة البصري الخياط، ثقة، وقول الحافظ في "التقريب": (صدوق) بعيد، وينظر "تهذيب التهذيب" (٨٨/٣)، و"تحرير التقريب" ترجمة برقم (١٦٢٧).

التعليق:

علق الباجي في "التعديل والتجريح" (١/ ٢٨٤-٢٨٥) على كلام ابن مهدي هذا بقوله: وإنما أراد عبد الرحمن بن مهدي رحمته الله التناهي في الإمامة ولو لم يوثق من أصحاب الحديث إلا من كان في درجة شعبة وسفيان الثوري؛ لقلَّ الثقات ولبطل معظم الآثار، وأبو خلدة هذا: خالد بن دينار البصري، أخرج له البخاري في الجمعة والتعبير والعلم عن حَرَمِي بن عمارة عنه، عن أنس، وقال عمرو بن علي: سمعت يزيد ابن زريع يقول: أخبرنا أبو خلدة، وكان ثقة، ولكن عبد الرحيم لم يرد أن يبلغه مبلغ غيره ممن هو أتقن منه وأحفظ، وأثبت، وذهب إلى أن يبين أن درجته دون ذلك؛ ولذلك قال: كان خيارًا، كان صدوقًا. وهذا معنى الثقة إذا جمع الصدق والخير مع الإسلام. اهـ



بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ حِفْظِ شُعْبَةَ لِلْحَدِيثِ وَإِتْقَانِهِ

حدثنا عبدالرحمن نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي بن
 المدني قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: وذكر شعبة قال:
 سمعته يقول: كنت أتفقد قتادة فإذا قال: سمعت أو حدثنا. حفظت،
 وإذا قال: حدث فلان. تركته.

الأثر صحيح.

التعليق:

قتادة هو ابن دعامة كان مدلسًا؛ فكان شعبة لا يقبل منه إلا ما
 صرح فيه بسماع أو تحديث، أما سوى ذلك فلا يقبله.
 وشعبة رحمته الله هو القائل: كفيتمكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي
 إسحاق، وقتادة.

فعلی هذا فإن عنعنة هؤلاء الثلاثة لا تضر إذا كان الراوي عنهم شعبة، وينظر "مقدمة التمهيد" (٣٠/١)، و"معرفة السنن والآثار" (٨٦/١) للبيهقي، وسيأتي هذا الأثر برقم (٧٧٤).



**بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مُرَاجَعَةِ شُعْبَةَ لِنَاقِلَةِ الْحَدِيثِ
وَإِيْقَافِهِمْ عَلَى مَا يَتَخَالَجُ فِي نَفْسِهِ**

حدثنا عبد الرحمن نا علي^(١) بن الحسين بن الجنيد قال: قال علي بن المديني: نا بشر^(٢) بن المفضل قال: قدم علينا إسرائيل^(٣) فحدثنا عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بن عامر بحديثين، فذهبت إلى شعبة فقلت: ما تصنع شيئاً، حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بكذا. فقال: يا مجنون،

(١) ثقة.

(٢) هو بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي ثقة، ثبت، عابد، زاهد. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٧١٠).

(٣) هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة، تكلّم فيه بلا حجة. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٤٠٥).



هذا حدثنا به أبو إسحاق، فقلت لأبي إسحاق: مَنْ عبد الله بن عطاء؟ قال: شابٌّ من أهل البصرة قدم علينا، فقدمت البصرة فسألت عنه فإذا هو جليس فلان وإذا هو غائب في موضع فقدم فسألته فحدثني به، فقلت من حدثك؟ قال: حدثني زياد^(١) بن مخراق فأحالني على صاحب حديث، فلقيت زياد بن مخراق فسألته فحدثني به قال: حدثني بعض أصحابنا عن شهر^(٢) بن حوشب.

الأثر صحيح.

التعليق:

ورد بأطول من هذا اللفظ وفيه: أن شعبة قال: دمر على هذا الحديث، لو صح لي مثل هذا الحديث كان أحب إليّ من أهلي ومالي والناس أجمعين. وهو غير ثابت.

(١) هو زياد بن مخراق هو المزني مولاهم، أبو الحارث البصري، ثقة. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٢١١٠).

(٢) هو شهر بن حوشب الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، صدوق كثير الإرسال والأوهام. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٢٨٤٦).

□ رواه العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٥٧١-٥٧٢).

□ والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص ٣١٣-١٣٥).

□ وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٥٧).

□ والخطيب في "الكفاية" (ص ٤٠٠-٤٠١)، و"الرحلة" (ص ١٤٨-

١٥٣)، وفي سنده: نصر بن حماد بن عجلان الوراق البصري.

وقال فيه النسائي: ليس بثقة.

وقال البخاري: يتكلمون فيه.

وقال مسلم: ذاهب الحديث.

وقال صالح جزرة، وأبو زرعة: لا يكتب حديثه.

وقال ابن معين: كذاب.

وقال أبو حاتم: متروك.

وقال الذهبي: متهم.

وقال الحافظ: ضعيف. وقول الحافظ (ضعيف) بعيد؛ لما تقدم

من كلام الأئمة فيه؛ ولهذا تعقبه أصحاب "تحرير التقريب" بقولهم:



الأثار المستخرجة من كتاب مقدمة الجرح والتعديل

(متروك)، وهو الأقرب، والله أعلم.

ينظر "ميزان الاعتدال" (٤/٢٥٠-٢٥١)، و"الجرح والتعديل"

(٨/٤٧٠)، و"الكاشف" (٢/٣١٨).

وكان شيخنا الوادعي رحمته الله كثيرًا ما يذكر هذه القصة بطولها، وذكر

ذلك في "المقترح" وفي الطبعة الأخيرة علق في الحاشية بقوله:

الصحيح منه ما ذكره ابن أبي حاتم في "المقدمة".



بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ عِلْمِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ بِرُؤَاةِ الْأَثَارِ
وَنَاقِلَةِ الْأَخْبَارِ وَكَلَامِهِ فِيهِمْ

حدثنا عبد الرحمن نا صالح بن أحمد ثنا علي قال: قال ٣٤ عبد الرحمن -يعني ابن مهدي- نا حماد بن زيد عن حفص بن سليمان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية أن النبي ﷺ أمر من ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة. قال حماد: قد ذكرت لحفص أن هشاماً ^(١) يحدثه عن الحسن فأنكر ذلك، قال: أنا حدثت به الحسن. يعني عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن النبي ﷺ.

(١) هو هشام بن حسان القردوسي، ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٧٣٣٩).

قولهُ: أنا حدثت به الحسن.

يعني أنه ليست له طريق إلا عن حفصة عن أخيها عن أبي العالفة.

تنبيه: هناك قصة عن ابن مهدي رحمته الله أنه كان عنده أناس، فسأله

رجل من خراسان عن رواية الحسن لهذا الحديث فقال: لم يروه إلا

حفصة بنت سيرين، عن أبي العالفة عن النبي صلوات الله.

فسمعه هشام بن حسان من حفصة وكان في الدار معها، فحدث به

هشامُ الحَسَنَ، فحدَّث به الحسنُ، فقال: قال رسول الله صلوات الله.

فقال له الخراساني: فمن أين سمعها الزهري؟ قال: كان سليمان

ابن أرقم يختلف إلى الحسن وإلى الزهري، فسمعه من الحسن، فذاكر

به الزهري، فقال الزهري: قال رسول الله صلوات الله.

قلت: فقد ردَّ ابنُ مهدي رحمته الله هذه الطرق إلى طريق واحدة وهي

طريق حفصة، وهذه القصة رواها الرامهرمزي في "المحدث الفاصل"

(ص ٣١٢)، لكن شيخه فيها هو موسى بن زكريا أبو عمران قال

الدارقطني: متروك. "سؤالات الحاكم" برقم (٢٧٧).

الأثار المُستخرِجَة من كِتَاب **١٠٥** مُقَدِّمَة الجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ

وذكره الخليلي في "الإرشاد" (٢/٥٢٨-٢٣٦) مع موسى بن زكريا الغلابي، ونقل قول الساجي فيهما بأنهما ضعيفان متكلم فيهما. وينظر "ميزان الاعتدال" (٤/٥٠٢)، و"لسان الميزان" (٨/١٩٨).



بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ إِتْقَانِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ وَتَثْبُتِهِ فِي الْحَدِيثِ

٣٥ حدثنا عبد الرحمن قال: سئل أبو زرعة عن حماد بن زيد وحماد ابن سلمة فقال: حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير؛ أصح حديثا وأتقن.

الأثر صحيح.

التعليق:

قولُه: (سئل أبو زرعة).

كل ما قال ابن أبي حاتم فيه: (سئل أبو زرعة) فإنه سمعه منه كما في ترجمة طائوس من "الجرح والتعديل" (٤/٥٠١)، قال: كلما أقول: سئل أبو زرعة؛ فإني قد سمعته منه إلا أنه سأله غيري بحضرتي؛ فلذلك لا أقول: سألته. وأنا فلا أدلس بوجه ولا سبب... اهـ



بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ جَوْدَةِ أَخَذِ وَكَيْعٍ لِلْعِلْمِ

﴿٣٦﴾ حدثنا عبد الرحمن نا أبي نا أحمد بن أبي الحواري قال: سمعت وكيعًا يقول: ما أخذت حديثًا قط عرضًا. قلت: عندنا من أخذ عرضًا. قال: من عرف ما عرض مما سمع فخذ منه. يعني السماع.

الأثر صحيح.

التخريج:

□ ورواه الخطيب في «الكفاية» (ص ٢٧٦) من طريق ابن أبي حاتم، به.

التعليق:

العَرَضُ المذكور هنا هو القراءة على الشيخ أكثر المحدثين

يسميتها عرضاً وهي قسم من أقسام التَّحْمُل، ومعنى هذا هو أن يعرض القارئ ذلك على الشيخ.

ووكيع رحمته الله لا يرى صحة الرواية بالعرض، وممن نُقِلَ عنه هذا محمد بن سلام، وعبد الرحمن بن سلام الجُمَحي، روى ذلك عنهم الخطيب، وكذلك أبو عاصم النبيل روى ذلك عنه الرامهرمزي، وقد رُدَّ هذا القول؛ لذا قال العراقي رحمته الله في "شرح التبصرة والتذكرة" (١/٣٩٢-٣٩٣): وردوا ما حُكِيَ عن بعض من لا يعتد بخلافه أنه كان لا يراها ^(١)، وهو أبو عاصم النبيل رواه الرامهرمزي عنه، وروى الخطيب عن وكيع قال: ما أخذت حديثاً قط عرضاً. وعن محمد بن سلام أنه أدرك مالك بن أنس والناس يقرؤون عليه فلم يسمع منه؛ لذلك، وكذلك عبد الرحمن بن سلام الجمحي لم يكتف بذلك فقال مالك: أخرجه عني.

وممن قال بصحتها من التابعين: عطاء، ونافع، وعروة، والشعبي،

(١) أي: الرواية بالعرض.

والزهري، ومكحول، والحسن، ومنصور، وأيوب، ومن الأئمة: ابن جريج، والثوري، وابن أبي ذئب، وشعبة، والأئمة الأربعة، وابن مهدي، وشريك، والليث، وأبو عبد الله البخاري في خلق لا يُحصون كثرةً، واستدل البخاري على ذلك بحديث ضمام بن ثعلبة. اهـ^(١)



(١) ينظر "المحدث الفاصل" (ص ٤٢٠)، و"الكفاية" (ص ٢٧١، ٢٧٤).

بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ كَلَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ

٣٧ حدثنا عبد الرحمن نا صالح نا علي قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سعيد بن أبي عروبة لم يسمع التفسير من قتادة.

الأثر صحيح.

التعليق:

يحيى بن سعيد رحمته الله ينفي سماع ابن أبي عروبة التفسير من قتادة، لكن الإمام أحمد قال: كان سعيد بن أبي عروبة يحفظ التفسير عن قتادة، ذكر ذلك عنه أبو داود في "سؤالاته له" برقم (٤٩٢).

قلت: وقد كتب ابن أبي عروبة التفسير عن قتادة عندما طلب منه ذلك أبو معشر، فقد روى ابن سعد في "الطبقات" (٢٧٣/٩) عن عبد الوهاب بن عطاء قال: قال قريش بن أنس: حلف لي سعيد بن أبي عروبة أنه ما كتب عن قتادة شيئاً قط إلا أن أبا معشر كتب إلي أن أكتب له تفسير قتادة، قال: فقال: تريد أن تكتب عني؟ قال: فلم أزل به.

عبد الوهاب وقريش بن أنس حسنا الحديث.

فقول سعيد: فلم أزل به. أي: بقتادة، يدل على أنه كتبه منه، ومما يؤيد سماع سعيد من قتادة هو أن ابن معين قدم روايته للتفسير على رواية غيره ممن سمع من قتادة وهذا يدل على سماعه منه؛ إذ لو علم ابن معين عدم سماعه منه ما قدمه على من سمع، فقد سأله الدوري كما في "التاريخ" (٢٠٥/٢) فقال: أيما أحب إليك: تفسير سعيد عن قتادة، أو تفسير شيبان عن قتادة؟ فقال: سعيد. فقلت له: تفسير ورقاء أحب إليك أم تفسير شيبان؟ فقال: تفسير ورقاء؛ لأنه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، ومجاهد أحبُّ إليَّ من قتادة. قلت ليحيى: فأيما أحب إليك تفسير ورقاء أو تفسير ابن جريج؟ قال: تفسير ورقاء؛ لأن تفسير ابن جريج عن مجاهد هو مرسل، لم يسمع من مجاهد إلا حرفاً. قلت له: فتفسير سعيد أعجب إليك أم تفسير ورقاء؟ قال: تفسير ورقاء أعجب إليَّ؛ لأنه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وذلك عن سعيد عن قتادة، ومجاهد أعجب إليَّ من قتادة. اهـ



**بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ كَلَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ
فِي مَرَايِلِ نَاقِلَةِ الْأَخْبَارِ**

حدثنا عبد الرحمن نا محمد بن إبراهيم نا عمرو بن علي قال: سمعت يحيى يقول: كان ابن جريج لا يصحح أنه سمع من الزهري شيئاً قال: فجهدت به في حديث أن ناساً من اليهود غزوا مع رسول الله ﷺ فأسهم لهم. فلم يصحح أنه سمع من الزهري، ولم يسمع ابن جريج من مجاهد إلا حديثاً واحداً: «فطلقوهن في قبل عدتهن»، ولم يسمع ابن جريج من ابن طاوس إلا حديثاً في محرم أصاب ذرات قال: فيها قبضات من طعام، ولم يسمع الحجاج بن أرطاة من الشعبي إلا حديثاً: «لا تجوز صدقة حتى تقبض».

(اللزح صحیح) (١)

التعليق:**قولہ:** (وكان ابن جريج لا يصحح أنه سمع من الزهري).

لكنه أجازه أن يروي عنه؛ فقد روى ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣٥٧/٥) ذلك، قال: نا أبو زرعة، قال: أخبرني بعض أصحابنا عن قريش بن أنس عن ابن جريج قال: ما سمعت من الزهري شيئاً إنما أعطاني الزهري جزءاً فكتبتّه وأجاز لي.

قلت: وفي سنده إبهام، إلا أن الإجازة ثابتة له من الزهري، روى ذلك الخطيب في "الكفاية" (ص ٣١٧)، لكن ليس فيه أن الزهري أعطاه جزءاً، فقد رواه الخطيب بسند حسن متصل إلى سفيان بن عيينة قال: ابن جريج جاء إلى الزهري بأحاديث فقال: أريد أن أعرضها عليك؟ فقال: كيف أصنع بشغلي؟ قال: فأرويها عنك؟ قال: نعم.

وبسند متصل حسن إلى ابن عيينة أيضاً قال: كنت عند ابن شهاب

(١) وينظر "جامع التحصيل" (ص ٢٨٠) للعلائي.

فجاء ابن جريج ومعه ثلث قرطاس فيه حديث ظهرًا وبطناً، فقال: يا أبا بكر، أروي هذا عنك؟ قال: نعم. قال ابن عيينة: والله، ما أدري أيهما أعجب ابن شهاب أو ابن جريج؟ يقول له: أروي هذا عنك؟ فيقول: نعم.

قال الخطيب: عجب سفيان كيف لم ينظر ابن شهاب إلى المكتوب في القرطاس أهو من حديثه أم لا؟ وكيف ابن جريج أن يسأله إجازة ذلك؛ ولعل ابن شهاب كان قد عرف القرطاس، بل عساه أن يكون هو كتبه؛ فأغناه ذلك عن النظر فيه، أو كان يعتقد أن ابن جريج لا يستجيز إلا ما كان من حديثه؛ لأمانة ابن جريج عنده، والله أعلم.

قلت: وإذا صح الأثر السابق الذي رواه ابن أبي حاتم فلا إشكال، يقال: أعطاه الزهري كتابه ليكتبه فكتبه، ثم جاء ليعرض عليه فوجده مشغولاً فاستجازه فأجازه؛ فيكون سفيان حضر وقت مجيء ابن جريج للعرض، ولم يحضر وقت مناولة الزهري كتابه لابن جريج ليكتبه، أو أن ذلك حصل في مجلس آخر لم يحضره سفيان، والله أعلم.



٣٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَنَانَ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: كَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ لَا يَرَى إِسْرَالَ الزَّهْرِيِّ وَقِتَادَةَ شَيْئًا، وَيَقُولُ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ الرِّيحِ. وَيَقُولُ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ حَفَازٌ كَانُوا إِذَا سَمِعُوا الشَّيْءَ عَلَقُوهُ.

اللاتر صحيح.

التعليق:

وللإمام ابن رجب الحنبلي كلام جيد حَوْلَ كَلَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْمُرْسَلَاتِ، قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَكَلَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي تَفَاوُتِ مَرَاتِبِ الْمُرْسَلَاتِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ يَدُورُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَسْبَابٍ:

أحدهما: ما سبق من أن من عُرف بروايته عن الضعفاء ضعف مرسله بخلاف غيره.

الثاني: أن من عُرف له إسناد صحيح إلى من أرسل عنه فأرساله خير ممن لم يعرف له ذلك، وهذا معنى قوله: مجاهدٌ عن علي ليس به بأس قد أسند عن ابن أبي ليلى عن علي.

الثالث: أن من قوي حفظه يحفظ كل ما يسمعه ويثبت في قلبه

ويكون فيه ما لا يجوز الاعتماد عليه بخلاف من لم يكن له قوة الحفظ؛ ولهذا كان سفيان إذا مر بأحد يتغنى يسد أذنيه حتى لا يدخل إلى قلبه ما يسمعه منه فيقرّ فيه، وقد أنكّر مرة يحيى بن معين على علي بن عاصم حديثاً وقال: ليس هو من حديثك إنما ذُكرت به فوق في قلبك فظننت أنك سمعته ولم تسمعه وليس هو من حديثك.

وقال الحسين بن حُرَيْث: سمعت وكيعاً يقول: لا ينظر رجلٌ في كتابٍ لم يسمعه لا يأمنُ أن يعلّق قلبه منه.

وقال الحسين بن الحسن المرّوزي: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: كنت عند أبي عوانة فحدّث بحديث عن الأعمش، فقلت: ليس هذا من حديثك. قال: بل. قلت: لا. قال: بل. قلت: لا. قال: يا سلامة، هات الدُّرَج. فأُخْرِجَتْ فنظر فيه فإذا ليس الحديث فيه. فقال: صدقت يا أبا سعيد، فمن أين أُتيتُ؟ قلتُ: ذُكرت به وأنت شابٌّ؛ فظننت أنك سمعته.

الرابع: أن الحافظ إذا روى عن ثقة لا يكاد يترك اسمه، بل يسميه، فإذا ترك اسم الراوي دل إبهامه على أنه غير مرضي، وقد كان يفعل ذلك الثوري وغيره، يكتبون عن الضعيف ولا يسمونه، بل يقولون:

عن رجل. وهذا معني' قول القطان: لو كان فيه إسناد صاح به يعني لو كان أخذه عن ثقة لسماه وأعلن باسمه.

وخرَج البيهقيُّ من طريق أبي قدامة السرخسي، قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: مرسل الزهري شر من مرسل غيره؛ لأنه حافظ، وكلما يقدِّر أن يُسمِّي سَمَى، وإنما يتركُّ من لا يستجيز أن يُسمِّيَه.

وقال يحيى بن معين: مراسيل الزهري ليست بشيء.

وقال الشافعي: إرسال الزهري عندنا ليس بشيء؛ وذلك أنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم.

وقد روي أيضًا تضعيف مراسيل الزهري عن يحيى بن سعيد، وأن أحمد بن صالح المصري أنكر عليه ذلك، لكن من وجه لا يثبت. انتهى من "شرح علل الترمذي" (٢/٢٨٣-٢٨٤) ط/ دار العاصمة.



بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ جَلَالَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

﴿٤٠﴾ حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبا زرعة يقول: نا محمد^(١)

ابن عباد المكي نا سفيان بن عيينة نا ابن المبارك -يعني عن ابن
طاوس عن أبيه- قال: ليس في القلس وضوء.

قال أبو محمد: وقد روى سفيان بن عيينة عن ابن المبارك.

التعليق:

قول ابن أبي حاتم: (وقد روى سفيان بن عيينة عن ابن المبارك).
لعله قال هذا القول لبيِّن أنه ليس في الإسناد قَلْبٌ؛ لأنه قد روي
من طريق ابن المبارك عن سفيان عن ابن طاوس، عن أبيه، وقد نفى

(١) صدوق يهم. "تقريب التهذيب" ترجمة برقم (٣٤٠).

ابن عيينة ذلك، فقد قال أبو زرعة في "تاريخه" (٥٥٧/١) برقم (١٥١٩): حدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي، قال: سمعت رجلاً قال لسفيان: إن ابن المبارك يروي عنك عن ابن طاوس، عن أبيه: ليس في القلس وضوء. فقال ابن عيينة: ما أعرف هذا، وإن ابن المبارك لثقةٌ. اهـ

وينظر "المعرفة والتاريخ" (٦٩١/٢) للفسوي.



بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ سَخَاءِ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَطَهَارَةِ خُلُقِهِ

٤١ حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبي يقول: سمعت عبدة بن سليمان قال: كنا مع ابن المبارك بالمصيصة^(١) قال: فأول ما جاء الليل أهديت إليه جام لبأ علي يد بُنَيِّ لي فقبل منه وصرَّ في كفه دينارًا، ثم لقيته في السوق فقلت: يا أبا عبد الرحمن، وجهت إليك. فقال: اسكت لا تتكلم بشيء، وكنت قد كتبت عنه قبل ذلك حديثًا كثيرًا.

سنده حسن.

(١) المِصْيِصَةُ: بكسر أوّله، وتشديد ثانيه، بعده ياءٌ، ثم صاد أخرى مهملة: تُعْرَمُنْ ثغور الشام. "معجم ما استعجم" (٢/ ١٢٣٥).

التعليق:

قولهُ: فقال: اسكت لا تتكلم بشيء.

قال المعلم رحمه الله: كأن عبدة أراد أن يعاتب ابن المبارك على إعطاء الدينار، فبادره ابن المبارك فسكته، وكان ابن المبارك خشي أن يكون بعث اللبأ مكافأةً على ما سمعه عبدة منه من العلم، فكافأ على اللبأ لِيَسْلَمَ ثواب التعلم. اهـ

قلت: واللبأ هو أول اللبن في التناج. كما في "مختار الصحاح"

(ص ٥٨٨) مادة: لبأ.



بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ
فِي نَاقِلَةِ الْأَخْبَارِ فِي جَرْحِهِمْ وَتَعْدِيلِهِمْ

٤٢٦ نا علي بن الحسين قال: سمعت ابن نمير يقول: سعيد^(١) بن بشير منكر الحديث ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات.

اللازم صحيح.

(١) هو سعيد بن بشير هو مولى بني نصير قال ابن حبان في "المجروحين" (١/٤٠٠): وكان رديُّ الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه، وعن عمرو بن دينار ما ليس يعرف من حديثه. اهـ

التعليق:

قولُه: منكر الحديث.

ينظر الكلام على قولهم: (منكر الحديث) التعليق على الأثر رقم (٧).

قولُه: ليس بشيء.

قولهم في الراوي: (ليس بشيء) تدل على جرحهم له إلا أن ابن معين رحمته الله قد يطلق هذه الكلمة ولا يريد جرح الراوي وإنما يريد أن الراوي قليل الحديث، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره.

فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين: (ليس بشيء) قليل الحديث وقد وثق؛ وجب حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث لا الجرح، وإلا فالظاهر أنها جرح. "طليعة التنكيل" (ص ٥٥) للمعلمي.

قولُه: ليس بقوي.

(ليس بقوي) و(ليس بالقوي) الأولى تنفي القوة مطلقاً وإن لم تثبت

الضعف مطلقاً، والثانية تنفي الدرجة الكاملة من القوة.

قال الذهبلي رحمته الله: وقد قيل في جماعات: (ليس بالقوي)، واحتج

به، وهذا النسائي قد قال في عدة: (ليس بالقوي) ويخرج لهم في كتابه قال: قولنا ليس بالقوي ليس بجرح مفسر...، وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوي) يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت، والبخاري قد يطلق على الشيخ (ليس بالقوي) ويريد أنه ضعيف. اهـ^(١)



(١) ينظر "الموقظة" (ص ٨٢-٨٣)، و"التنكيل" (١/٢٣٢)، و"المقترح" (٩٢-٩٣) لشيخنا الوادعي، و"ضوابط الجرح والتعديل" (ص ١٨٧).

﴿٤٣﴾ حدثنا عبد الرحمن نا علي^(١) قال: سمعت ابن نمير يقول: أبو جناب يحيى بن أبي حية صدوق وكان صاحب تدليس أفسد حديثه بالتدليس كان يحدث بما لم يسمع.

الأثر صحيح.

التعليق:

قولُهُ: (أفسد حديثه بالتدليس).

القول الصحيح عند أهل العلم أن التدليس لا يعتبر جرحاً في الراوي المدلس إلا أن ما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال فحكمه حكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو: (سمعت) و(حدثنا) و(أخبرنا)، وأشباهها؛ فهو مقبول محتج به.

وأما قول ابن نمير هذا في يحيى بن أبي حية: (أفسد حديثه بالتدليس)؛ فإن هذا لكثرة تدليسه؛ فإنه كان يدلس عن الثقات ما سمع

(١) هو علي بن الحسين بن الجنيد، ثقة.

من الضعفاء، فلما أكثر التزق به المناكير فُضِّعَ؛ ولهذا قال الحافظ
 رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ضعفه لكثرة تدليسه. اهـ

وقال ابن حبان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وكا ممن يدلّس عن الثقات ما سمع من

الضعفاء؛ فالتزق به المناكير التي يرويها عن المشاهير. اهـ^(١)



(١) «المجروحين» (٢/٤٦٢-٤٦٣)، «علوم الحديث» (ص٧٥)، «تقريب
 التهذيب» ترجمة برقم (٧٥٨٧).

٤٤٤) حدثنا عبد الرحمن نا علي قال: سمعت ابن نمير يقول: يحيى

ابن عبد الرحمن الذي يحدث عن عبيدة بن الأسود لم يكن صاحب حديث، لا بأس به هو أصلح من الذي يحدث عنه عبيدة.

الأثر صحيح.

التعليق:

قولُه: لا بأس به هو أصلح... .

يعني أنه لم يكن في رتبة الأئمة الحفاظ، وقد يقولون هذه الكلمة دون قولهم: (لا بأس به) أو ما شاكلها، ومرادهم ما تقدم من أنه لم يبلغ درجة الحفاظ الممتقنين، ومن هذا ما في "تاريخ بغداد" (٢/٤٤٣) من ترجمة محمد بن بكر البُرسانِي؛ فإن الخطيب ذكر فيه قول ابن عمار: لم يكن صاحب حديث، تركناه لم نسمع منه.

قال الخطيب: يعني أنه لم يكن كغيره من الحفاظ في وقته، وهم:

يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأشبهاهما. اهـ

وقد تقال هذه الكلمة لمن كان ضابطاً تام الضبط إلا أنه لم يكن حافظاً للطُّرُق والعلل، ومن هذا قول ابن معين في محمد بن أبي

عتاب: ليس هو من أصحاب الحديث.

قال الخطيب في "تاريخه" (٢ / ٥٧٤): قلت: عني يحيى بذلك أنه لم يكن من الحفاظ لِعِلِّهِ والنُّقاد لطرقه مثل علي بن المديني ونحوه، وأما الصدق والضبط لِمَا سمعه فلم يكن مدفوعاً عنه. اهـ



بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَبِي حَاتِمٍ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ

٤٥ حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: جاءني رجل من جِلَّةِ أصحابِ الرأي من أهل الفهم منهم ومعه دفتر فعرضه عليّ فقلت في بعضها: (هذا حديث خطأ)؛ قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: (هذا حديث باطل)، وقلت في بعضه: (هذا حديث منكر)، وقلت في بعضه: (هذا حديث كذب)، وسائر ذلك أحاديث صحاح. فقال لي: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وَأَنَّ هَذَا بَاطِلٌ، وَأَنَّ هَذَا كَذِبٌ؟ أَخْبِرْكَ رَاوِي هَذَا الْكِتَابِ بِأَيِّ غَلَطٍ وَأَيِّ كَذِبٍ فِي حَدِيثِ كَذَا؟ فَقُلْتُ: لَا، مَا أَدْرِي هَذَا الْجِزْءَ مِنْ رِوَايَةٍ مِنْ هُوَ؟ غَيْرَ أَنِّي أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ.

وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بَاطِلٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ، فَقَالَ: تَدْعِي الْغَيْبَ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا هَذَا ادِّعَاءُ الْغَيْبِ. قَالَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيَّ مَا تَقُولُ؟

قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن؛ فان اتفقنا علمت أننا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم. قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة. قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم. قال: هذا عجب. فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليّ وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل. قال أبو زرعة: هو كذب. قلت: الكذب والباطل واحد. وما قلت: إنه كذب. قال أبو زرعة: هو باطل. وما قلت: إنه منكر. قال: هو منكر. كما قلت، وما قلت: إنه صحاح. قال أبو زرعة: هو صحاح. فقال: ما أعجب هذا؛ تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما. فقلت: فقد ذلك أنا لم نجازف وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن ديناراً نبهرجا يحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار نبهرج. ويقول لدينار: هو جيد. فإن قيل له: من أين قلت إن هذا نبهرج؟ هل كنت حاضرًا حين بهرج هذا الدينار؟ قال: لا. فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه: إني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا. قيل: فمن أين قلت إن هذا نبهرج؟ قال: علمًا رزقت. وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك. قلت له: فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من

الجوهريين فيقول: هذا زجاج. ويقول لمثله: هذا ياقوت. فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت؟ هل حضرت الموضوع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا. قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً؟ قال: لا. قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رزقت. وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهاً لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه.

قال أبو محمد: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجواهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم.

التعليق:

قولهُ: (فقلت: لا، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ).

لأنه كما قال الحافظ رحمته الله: قد تقصر عبارة المعلل عن إقامة

الحجة على دعواه كالصيرفي نقد الدينار والدرهم. (١)

وقوله: (وكذلك نحن رزقنا علما لا يتهاى لنا أن نخبرك كيف

علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه).

لذا قال الحافظ رحمته الله: فيه أن علم العلل علم دقيق جداً، من

أغمص أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى

فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية

بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن

كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة،

وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني. (٢)

وهو كما قال غيره: أمر يهجم على قلوبهم لا يمكنهم رده وهيئة

نفسانية لا معدل لهم عنها؛ ولهذا ترى الجامع بين الفقه والحديث

كابن خزيمة، والإسماعيلي، والبيهقي، وابن عبد البر لا ينكر عليهم،

(١) "نزهة النظر" (ص ١٢٣-١٢٤).

(٢) "نزهة النظر" (ص ٢٣٣).

بل يشاركهم ويحذو حذوهم وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة، هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع إليهم في التعديل والتجريح كما اتفقوا على الرجوع في كلِّ فنٍّ إلى أهله ومن تعاطى تحرير فنٍّ غير فنه فهو متعني، فالله تعالى بلطف عنايته أقام لعلم الحديث رجالاً نقاداً تفرغوا له وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلمه، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم والمشى وراءهم وإمعان النظر في تواليهفهم وكثرة مجالسة حفاظ الوقت مع الفهم وجودة التَّصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوى، والتواضع يوجب لك -إن شاء الله- معرفة السنن النبوية، ولا قوة إلا بالله. ^(١)



قال أبو همام كان الله له: هذا ما يسر الله جمعه في هذه الرسالة، وكان الفراغ من ذلك في (٢٧/٤/١٤٣٤هـ)، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

(١) "فتح المغيث" (٢/٦٨-٦٩).

قائمة المصادر والمراجع

- (١) "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"، لعياض بن موسى اليحصبي، نشر مكتبة دار التراث بـ(القاهرة)، ط/ الثالثة، (١٤٢٥هـ)، تحقيق أحمد صقر.
- (٢) "أعلام الموقعين عن رب العالمين" لابن قيم الجوزية، نشر دار الجيل ببירות (١٩٧٣م)، تحقيق طه عبد الرؤوف.
- (٣) "الإرشاد في معرفة علماء الحديث"، لأبي يعلى الخليلي، نشر مكتبة الرشد بالرياض، ط/ الأولى (١٤٠٩هـ)، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس.
- (٤) "بيان الوهم والإيهام"، لابن القطان الفاسي، نشر دار طيبة بـ(الرياض)، ط/ الأولى (١٤١٨هـ)، تحقيق الحسين آيت

سعيد.

- (٥) "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي، نشر دار الغرب الإسلامي بـ(بيروت)، ط/الأولى (١٤٢٢هـ)، تحقيق بشار عواد معروف.
- (٦) "تاريخ ابن معين برواية الدوري"، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، تحقيق أحمد محمد نور سيف.
- (٧) "تبصير المتبته بتحرير المشتبه" لابن حجر العسقلاني، نشر المكتبة العلمية بـ(بيروت)، تحقيق محمد علي النجار.
- (٨) "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك" للقاضي عياض، نشر دار الكتب العلمية بـ(بيروت)، ط/الأولى (١٤١٨هـ)، تحقيق محمد سالم هاشم.
- (٩) "التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح"، لأبي الوليد الباجي، نشر دار اللواء، بـ(الرياض)، ط/الأولى (١٤١٨هـ)، تحقيق أبي لبابة حسين.

- (١٠) "تفسير ابن جرير الطبري"، نشر دار هجر بالقاهرة، ط/الأولى (١٤٢٢هـ)، تحقيق عبد الله التركي.
- (١١) "تقريب التهذيب" لابن حجر العسقلاني، نشر دار العاصمة بـ(الرياض)، ط/الأولى، تحقيق صغير أحمد شاغف الباكستاني.
- (١٢) "تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف"، لربيع بن هادي المدخلي، نشر مكتبة الغرباء الأثرية بـ(المدينة النبوية)، ط/الثانية (١٤١٧هـ).
- (١٣) "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، لابن عبد البر، نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية.
- (١٤) "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، لعبدالرحمن المعلمي، نشر مكتبة المعارف بـ(الرياض)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني.
- (١٥) "تهذيب التهذيب" لابن حجر العسقلاني، نشر دائرة المعارف العثمانية بـ(حيدر آباد)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي.

- (١٦) "تهذيب الكمال" للمزي، نشر مؤسسة الرسالة بـ(بيروت)، ط/الأولى (١٤٢٢هـ)، تحقيق بشار عواد.
- (١٧) "الثقات" لابن حبان، نشر دائرة المعارف العثمانية بـ(حيدر آباد)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي.
- (١٨) "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي، نشر مكتبة المعارف بـ(الرياض)، ط/الأولى، (١٤٢٨هـ)، تحقيق محمود الطحان.
- (١٩) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، نشر دائرة المعارف العثمانية، ط/الأولى، (١٣٧١هـ)، تحقيق عبدالرحمن المعلمي.
- (٢٠) "الرحلة في طلب الحديث" للخطيب البغدادي، نشر دار الكتب العلمية بـ(بيروت)، ط/الأولى (١٣٩٥هـ) تحقيق نور الدين عتر.
- (٢١) "الزهد والرفاق"، لعبد الله بن المبارك، نشر دار الكتب العلمية بـ(بيروت)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

(٢٢) "الزهد" لهناد بن السري، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي بـ(الكويت)، ط/الأولى (١٤٠٦هـ)، تحقيق عبدالرحمن الفريوائي.

(٢٣) "سؤالات الحاكم للدارقطني في الجرح والتعديل"، نشر مكتبة المعارف بـ(الرياض) ط/الأولى (١٤٠٤هـ) تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

(٢٤) "سؤالات أبي عبيد الآجرّي أبا داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم"، نشر مكتبة الاستقامة بـ(مكة)، ومؤسسة الريان بـ(بيروت)، ط/الأولى (١٤١٨هـ)، تحقيق عبد العليم البستوي.

(٢٥) "سير أعلام النبلاء" للذهبي، نشر مؤسسة الرسالة بـ(بيروت)، ط/الحادية عشرة (١٤٢٢هـ).

(٢٦) "شرح التبصرة والتذكرة" للعراقي، نشر دار الكتب العلمية بـ(بيروت)، ط/الأولى (١٤٢٣هـ) تحقيق عبداللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل.

- (٢٧) "شرح علل الترمذي لابن رجب"، نشر دار العطاء
بـ(الرياض)، ط/الأولى (١٤٢١هـ) تحقيق نور الدين عتر.
- (٢٨) "شرح مقدمة صحيح مسلم" للنووي، نشر مكتبة مصطفى
البابي الحلبي بدون تاريخ.
- (٢٩) "الضعفاء" لمحمد بن عمرو العقيلي نشر دار الصمعي،
بـ(الرياض)، ط/الأولى (١٤٢٠هـ) تحقيق حمدي عبد
المجيد السلفي.
- (٣٠) "ضوابط الجرح والتعديل"، لعبد العزيز بن محمد العبد
اللطف، نشر مكتبة العبيكان، ط/الأولى (١٤٢٦هـ).
- (٣١) "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، للدارقطني، نشر دار
طبية، مصورة عن الطبعة الأولى، بتحقيق محفوظ الرحمن،
وتكملتها، نشر دار ابن الجوزي، ط/الأولى (١٤٢٧هـ)،
تحقيق محمد بن صالح الدباسي.
- (٣٢) "العلل ومعرفة الرجال"، لعبد الله بن أحمد، نشر دار القبس،
ط/الثانية (١٤٢٧هـ)، تحقيق وصي الله بن محمد عباس.

- (٣٣) "علوم الحديث" لابن الصلاح، نشر دار الفكر بدمشق) ط/ الثانية عشرة، تحقيق نور الدين عتر.
- (٣٤) "غريب الحديث" لابن الصلاح، نشر وزارة الأوقاف العراقية، ط/ الأولى (١٣٩٧هـ)، تحقيق عبد الله الجبوري.
- (٣٥) "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، للسخاوي، نشر مكتبة دار المنهاج بدمشق، ط/ الأولى (١٤٢٦هـ)، تحقيق عبد الكريم الخضير، ومحمد آل فهيد.
- (٣٦) "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، للذهبي، نشر شركة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن بدمشق، ط/ الأولى (١٤١٣هـ)، تحقيق محمد عوامة، وأحمد الخطيب.
- (٣٧) "الكامل في ضعفاء الرجال"، لابن عدي، نشر دار الكتب العلمية، بدمشق، ط/ الأولى (١٤١٨هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة.
- (٣٨) "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، للذهبي،

نشر شركة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن بـ(جدة)،
ط/الأولى (١٤١٣هـ)، تحقيق محمد عوامة، وأحمد محمد
الخطيب.

(٣٩) "الكفاية في علم الرواية"، للخطيب البغدادي، نشر دار الكتب
العلمية، بـ(بيروت) (١٤٠٩هـ).

(٤٠) "لسان العرب"، لابن منظور، نشر دار صادر بـ(بيروت)،
ط/الأولى (١٩٩٧م).

(٤١) "لسان الميزان"، لابن حجر العسقلاني، نشر الفاروق الحديثة
مصور، تحقيق غنيم عباس غنيم.

(٤٢) "المجروحين من المحدثين"، لابن حبان، نشر دار
الصمعي، ط/الأولى (١٤٢٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي.

(٤٣) "المحدث الفاصل"، للرامهرمزي، نشر دار الفكر ط/ الثانية
(١٤٠٤هـ)، تحقيق محمد عجاج الخطيب.

(٤٤) "المدخل إلى السنن الكبرى"، لأحمد بن الحسين البيهقي، نشر
أضواء السلف بـ(الرياض)، ط/ الثانية (١٤٢٠هـ)، تحقيق

محمد ضياء الأعظمي.

(٤٥) "المدخل إلى معرفة الإكليل"، لأبي عبد الله الحاكم، نشر دار

ابن حزم بـ(بيروت) ط/الأولى (١٤٢٣هـ)، تحقيق أحمد

فارس السُّلوم.

(٤٦) "المراسيل" لابن أبي حاتم الرازي، نشر مؤسسة الرسالة،

ط/ الثانية (١٤١٨هـ) بعناية شكر الله بن نعمة الله.

(٤٧) "مسند أحمد"، نشر دار المنهاج بـ(جدة)، ترقيم صفحاته على

ط/ اليمينية، ط/ الأولى (١٤٣٢هـ)، محقق تحت إشراف

أحمد معبد عبد الكريم.

(٤٨) "مسند علي بن الجعد"، نشر مكتبة الفلاح بـ(الكويت)،

ط/ الأولى، (١٤٠٥هـ)، تحقيق عبد الهادي بن عبد القادر ابن

عبد الهادي.

(٤٩) "المعرفة والتاريخ"، للفسوي، نشر مكتبة الدار بـ(المدينة)،

ط/ الأولى (١٤١٠هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري.

(٥٠) "معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع"، لعبد الله بن

عبدالعزیز البكري، نشر مكتبة الخانجي بـ(القاهرة)،
ط/ الثالثة (١٤١٧هـ)، تحقيق مصطفى السقا.

(٥١) "المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح"، لمقبل بن هادي
الوادعي.

(٥٢) "الموقظة في علم مصطلح الحديث" للذهبي، نشر مكتب
المطبوعات بـ(حلب)، ط/ الثالثة (١٤١٨هـ)، عناية
عبدالفتاح أبو غدة.

(٥٣) "میزان الاعتدال" للذهبي، نشر دار المعرفة ببيروت بدون
تاريخ، تحقيق علي محمد البجاوي.

(٥٤) "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر"، لابن حجر العسقلاني،
نشر دار ابن الجوزي، ط/ الأولى (١٤١٣هـ)، تحقيق علي بن
حسن الحلبي.

(٥٥) "نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليمين من الفوائد"،
للعلائي نشر دار ابن الجوزي بـ(الدمام) ط/ الأولى
(١٤١٦هـ)، تحقيق بدر بن عبد الله البدر.

- (٥٦) «النكت الوفية بما في شرح الألفية»، للبقاعي، نشر مكتبة الرشد بـ(الرياض)، ط/الأولى (١٤٢٨هـ)، تحقيق ماهر ياسين الفحل.
- (٥٧) «النكت على مقدمة ابن الصلاح»، للزرکشي، نشر مكتبة أضواء السلف بـ(الرياض)، ط/الأولى (١٤١٩هـ)، تحقيق زين العابدين بن محمد بلافريج.
- (٥٨) «هدي الساري»، للحافظ ابن حجر العسقلاني، نشر المكتبة السلفية بـ(القاهرة)، ط/الثالثة (١٤٠٧هـ).

فهرس الأثار

- أتى شعبة المنهال بن عمرو ٨٤
- إذا قدم جرير بن حازم فوحشوا بي ٧٣
- اعرضوا علي علم مالك ٢٣
- أن النبي ﷺ أمر من ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة ١٠٣
- أن قتادة كان يسأل شعبة عن حديثه ٦٨
- جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة ٣١
- جالست ابن هرمز ثلاث عشرة ٣٠
- حماد بن زيد أثبت من حماد بن سلمة بكثير ١٠٦
- خذوا عنه واتقوا قرنيه ٥٠
- دجال من الدجاجلة ٢٣

- ٢٧ دخلت المدينة ونافع حي
- ٦٧ ذاك أحد الأحدين
- ٣٩ رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة
- ٨٣ زعم شعبة أنه كان فسلاً
- ١١٠ سعيد بن أبي عروبة لم يسمع التفسير من قتادة
- ١٢٢ سعيد بن بشير منكر الحديث
- ٤٦ عجباً لمن يروي عن الكلبي
- ٧٦ عليك بالحجاج بن أرطاة
- ١١٢ فطلقوهن في قبل عدتهن
- ٩٩ قدم علينا إسرائيل
- ٣١ كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر
- ٣٦ كان ابن عيينة يقدم الأصوص
- ٧١ كان أبو إسحاق أكبر من أبي البخري
- ٦٤ كان بن أبي ليل مؤدياً
- ٧٥ كان حماد أحفظ من الحكم
- ٨١ كان رفاعاً

- ٥٥ كان سفیان یوثقه؟
- ٧٠ كان شعبة أعلم الناس بالرجال
- ٩٥ كان صدوقًا، كان مأمونًا
- ٢٦ كان مقارباً
- ١٢٥ كان يحدث بما لم يسمع
- ١٢٠ كنا مع ابن المبارك بالمصيصة
- ٤٤ كنا تأتي سفیان إذا سمعنا من الأعمش
- ٩٧ كنت أتفقد قتادة
- ١١٢ لا تجوز صدقة حتى تقبض
- ٣٤ لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة
- ٣٨ لقد أتى هشام بن حسان عظيمًا
- ٦٠ لو كانوا أربعة آلاف مثل هؤلاء كان سفیان أثبت
- ٤٢ ليس أحد أحب إلي من شعبة
- ١١٨ ليس في القلس وضوء
- ١٠٧ ما أخذت حديثًا قط عرضًا
- ٥٨ ما لك لم تترحل إلى الزهري؟

- ٧٨ من حسنها فررت
- ٩٣ هارون الأعور من خيار المسلمين
- ١٢٩ هذا حديث خطأ
- ١٢٧ هو أصلح من الذي يحدث عنه عبيدة
- ١١٥ هو بمنزلة الريح
- ٥٧ هو مثل أبي جزي
- ٥٣ يحيى كان سفيان يوهنه

فهرس الأعلام المترجم لهم

- ١٣ إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني
- ٢٣ أحمد بن إبراهيم الدورقي
- ٤ أحمد بن أبي الحواري
- ٣٠ أحمد بن أبي سريج
- ٢ أحمد بن خالد الخلال
- ١٢ أحمد بن سليمان الرهاوي
- ٣ أحمد بن سنان الواسطي
- ١٦ أحمد بن منصور الرمادي
- ١٧ إسرائيل بن يونس

٣٣	إسرائل بن يونس
٢٦	أمية بن خالد
٣٣	بشر بن المفضل
٦	بقية بن الوليد
٧	ثور بن يزيد
١٣	ثور بن يزيد الشامي
٢٤	حجاج الأعور
١٩	حجاج بن حمزة
١١	الحسن بن عياش
١٧	زائدة بن قدامة
٤٢	سعيد بن بشير
١٧	سفيان بن زياد
١٧	شريك بن عبد الله
٣٣	شهر بن حوشب
٢	عثمان البتي

- علي بن الحسن ١٩
- علي بن الحسن بن شقيق ١٣
- علي بن الحسين ٤٣
- محمد بن إبراهيم بن شعيب ١٧
- محمد بن أبي صفوان ٢٦
- محمد بن إسحاق ١
- محمد بن السائب الكلبي ١٢
- محمد بن عباد المكي ٤٠
- محمد بن محمد بن رجاء ٢٥
- مروان بن محمد الطاطري ٤
- ميمون البصري ٢٨
- نعيم بن حماد ٨
- هشام بن حسان ٣٤
- يحيى بن المغيرة ٦
- يزيد بن أبي زياد ٩

ابن

ابن شبرمة..... ٢

أبو

أبو إسحاق السبيعي..... ١٤

أبو الأحوص الحنفي..... ١٧

أبو البختری..... ٢٢

أبو خلدة..... ٣١

فهرس الموضوعات

- المُقَدِّمَةُ ٣
- عِلْمُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ١١
- النَّقْدُ وَالتَّقَادُّمُ ١٤
- أئِمَّةُ النَّقْدِ ١٨
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مَعْرِفَةِ مَالِكٍ بِرُوَاةِ الْآثَارِ وَنَاقِلَتِهِمْ ٢٣
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ جَلَالَةِ مَالِكٍ بِمَدِينَةِ الرَّسُولِ وَقَدَمِهِ فِي الْعِلْمِ ٢٧
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مُقَاسَاةِ مَالِكٍ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ ٣٠
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مَعْرِفَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ بِالْعِلْمِ وَكَلَامِهِ فِي رُوَاةِ الْعِلْمِ وَنَاقِلِيهِ ٣١
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ حِفْظِ الثَّوْرِيِّ وَإِتْقَانِهِ ٤٢

- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مَعْرِفَةِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ بِرُؤَاةِ الْأَخْبَارِ وَنَاقِلَةِ الْأَثَارِ وَكَلَامِهِ
فِيهِمْ ٤٤
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ عِلْمِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَمَا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ
مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِصَحِيحِ الْأَثَارِ وَسَقِيمِهَا وَبِنَاقِلَتِهَا ٦٨
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ عِلْمِ شُعْبَةَ بْنِ نَاقِلَةِ الْأَثَارِ وَكَلَامِهِ فِيهِمْ ٧٣
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ تَقْدِيمَةِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ فِي الْإِثْقَانِ عَلَى أَهْلِ زَمَانِهِمَا. ٩٥
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ حِفْظِ شُعْبَةَ لِلْحَدِيثِ وَإِتْقَانِهِ ٩٧
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مُرَاجَعَةِ شُعْبَةَ لِنَاقِلَةِ الْحَدِيثِ وَإِيقَافِهِمْ عَلَى مَا يَتَخَالَجُ
فِي نَفْسِهِ ٩٩
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ عِلْمِ حَمَادِ بْنِ زَيْدِ بِرُؤَاةِ الْأَثَارِ وَنَاقِلَةِ الْأَخْبَارِ وَكَلَامِهِ
فِيهِمْ ١٠٣
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ إِثْقَانِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ وَتَثْبُتِهِ فِي الْحَدِيثِ ١٠٦
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ جَوْدَةِ أَخْذِ وَكَيْعِ لِلْعِلْمِ ١٠٧
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ كَلَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ ١١٠
- بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ كَلَامِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي مَرَايِلِ نَاقِلَةِ الْأَخْبَارِ .. ١١٢

- ١١٨ بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ جَلَالَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
- ١٢٠ بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ سَخَاءِ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَطَهَارَةِ خُلُقِهِ
- ١٢٢ بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ فِي نَاقِلَةِ الْأَخْبَارِ فِي جَرْحِهِمْ وَتَعْدِيلِهِمْ
- ١٢٩ بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَبِي حَاتِمٍ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ
- ١٣٤ قائمة المصادر والمراجع
- ١٤٥ فهرس الآثار
- ١٥٣ فهرس الأعلام المترجم لهم فهرس الموضوعات
- ١٥٦ ثَبَّتَ لِبَعْضِ الْكُتُبِ الَّتِي قَامَ أَبُو هَمَامٍ بِتَأْلِيفِهَا

ثَبَّتَ لِبَعْضِ الْكُتُبِ الَّتِي قَامَ أَبُو هَمَامٍ بِتَأْلِيفِهَا
أَوْ تَحْقِيقِهَا أَوْ التَّعْلِيقِ عَلَيْهَا

- (١) "إتمام الفرح بالتعليقات البيضاوية على شرح منظومة ابن فرح".
- (٢) "التعليق البليغ على ردّ العلامة النجمي على مادح التبليغ".
- (٣) "التوشيح الحثيث على مذكرة علم مصطلح الحديث".
- (٤) "التبيان مما صح في فضائل سور القرآن".
- (٥) "تحذير الخلق مما في كتاب صيحة الحق".
- (٦) "الحوار الوديع مع فضيلة الشيخ عبد الله المنيع" تعليق.
- (٧) "أجوبة العلامة النجمي عن أسئلة أبي همام الصومعي" تعليق.
- (٨) "التعليق الوفي على رسالة رد على صوفي".

(٩) "رد الجواب على" من طلب مني عدم طبع الكتاب" للعلامة

النجمي - تعليق.

(١٠) "تنبيه الأفاضل على تليسات أهل الباطل".

(١١) "النكت الملاح على دليل أرباب الفلاح".

(١٢) "التعليقات الملاح على مختصر دليل أرباب الفلاح".

(١٣) "الموقف الصحيح من أهل البدع" للعلامة المدخلي - تعليق.

(١٤) "الرقية والرقاة..." للعلامة المدخلي - تعليق.

(١٥) "الإكليل لأجوبة العلامة ربيع المدخلي عن أسئلة المصطلح

والجرح والتعديل" - تعليق.

(١٦) "حكم المظاهرات" للعلامة المدخلي - تعليق.

(١٧) "نثر الجواهر المضوية على كتاب أمالي في السيرة النبوية".

(١٨) "تهذيب وترتيب معرفة علوم الحديث" للحاكم.

(١٩) "نبذة يسيرة من حياة أحد أعلام الجزيرة العلامة الوداعي".

(٢٠) "زوال الترح بشرح تعريفات العلامة الحكمي في فنِّ علم المصطلح".

(٢١) "مذكرة في علم مصطلح الحديث".

(٢٢) "سبب الاختلاف" للعلامة محمد حياة السندي - تحقيق.

(٢٣) "المنتقى" من روضة العقلاء ونزهة الفضلاء" لابن حبان.

(٢٤) "المنتقى" من كتاب التبيان في آداب حملة القرآن" للنووي.

(٢٥) "تنبيهات مهمة لطالب العلم".

(٢٦) "مجموع الرسائل والمنظومات العلمية للعلامة حافظ

الحكمي" جمع وتحقيق وتعليق، ويحوي ما يلي:

١- "أُمالي في السيرة النبوية".

٢- "مجمَل تاريخ الأندلس في الإسلام".

٣- "لَمَعُ حافلة بذكر الفقه والتفقه والفقهاء في الصحابة والتابعين".

٤- "نصيحة الإخوان عن تعاطي القات والتبغ والدخان".

- ٥- "تعريفات في علم مصطلح الحديث".
- ٦- "منظومة الناسخ والمنسوخ".
- ٧- "منظومة السيرة النبوية".
- ٨- "المنظومة الميمية في الوصايا والآداب العلمية" - تحقيق.
- ٩- "اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والامتون".
- ١٠- "الزيادات على المنظومة الشبراوية".
- (٢٧) "مجموع الرسائل للعلامة النجمي" جمع وتعليق، ويحوي ما يلي:
 - ١- "لماذا التوحيد أو لا؟"
 - ٢- "معالم التوحيد في الحج".
 - ٣- "دور المسجد في الإسلام".
 - ٤- "التكفير وبيان خطره وأدلة ذلك".
 - ٥- "الغلو أسبابه وعلاجه".
 - ٦- "السلفيون بريئون من الأعمال الإرهابية".
 - ٧- "أحكام المعاهدين والمستأمنين".

ثَبَّتْ لِبَعْضِ الْكُتُبِ الَّتِي قَامَ **١٦٠** **ابوهمام بتأليفها أو تحقيقها...**

- ٨- "حق النبي ﷺ بين الغلو والتفريط".
- ٩- "حادثة امتهان الدانمرك لصورة الرسول ﷺ".
- ١٠- "حكم مقاطعة منتجات أعداء الإسلام".
- ١١- "متى يشرع السّتر على مرتكب المعصية؟".
- ١٢- "حف الحواجب وتشفيرها مخالف للشرع".
- (٢٨) "ما يحتاجه الفقيه والمتفقه والمفتي والمستفتي من كلام الحافظ الخطيب البغدادي من كتابه الفقيه والمتفقه".
- (٢٩) "منتخب الفوائد الصحاح العوالي" للخطيب البغدادي - تحقيق.
- (٣٠) "توجيه النظر إلى أصول الأثر" للعلامة طاهر الجزائري - تحقيق وتعليق.
- (٣١) "الأدلة الجلية في تحريم نظر الأجنبية" للصنعاني - تحقيق.
- (٣٢) "مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم" قراءة وتعليق.
- (٣٣) "مقدمة الكامل لابن عدي" تحقيق وتعليق.
- (٣٤) "مقدمة المجروحين لابن حبان" تحقيق وتعليق.